



الأمم المتحدة

تقرير المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية

نيويورك، ٢٤-٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩

تقرير المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية

نيويورك، ٢٤-٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٩

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز
الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

A/CONF.214/9

منشورات الأمم المتحدة

رقم المبيع A.09.II.A.6

المحتويات

الصفحة	الفصل
١	الأول - القرارات التي اتخذها المؤتمر
٢٢	الثاني - الحضور وتنظيم الأعمال
٢٢	ألف - موعد المؤتمر ومكان انعقاده
٢٢	باء - الحضور
٢٤	جيم - افتتاح المؤتمر
٢٤	دال - انتخاب رئيس المؤتمر
٢٤	هاء - إقرار النظام الداخلي
٢٤	واو - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى
٢٦	زاي - انتخاب أعضاء المكتب فيما عدا الرئيس
٢٦	حاء - انتخاب المقرر العام
٢٦	طاء - تنظيم الأعمال، بما في ذلك إنشاء اللجنة الرئيسية
٢٦	ياء - وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر
٢٧	الثالث - مناقشة عامة بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية
٢٧	ألف - تبادل عام للآراء
٣١	باء - النظر في مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر
٣٢	الرابع - اجتماعات الموائد المستديرة التحوارية
٣٧	الخامس - تقرير لجنة وثائق التفويض
٤٠	السادس - اعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر
٤١	السابع - اعتماد تقرير المؤتمر
٤٢	الثامن - اختتام المؤتمر
	المرفقات
٤٣	الأول - قائمة الوثائق
٤٣	الثاني - مواجز مناقشات الموائد المستديرة

الفصل الأول

القرارات التي اتخذها المؤتمر

القرار ١*

مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية

إن المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية

وقد اجتمع في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ حزيران/

يونيه ٢٠٠٩،

١ - يعتمد مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، بصيغته الواردة في مرفق هذا القرار؛

٢ - يوصي الجمعية العامة بأن تقرّ، في دورتها الثالثة والستين، الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية^(١).

المرفق

الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية

نحن رؤساء الدول والحكومات والممثلين السامين، اجتمعنا في نيويورك في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ في إطار المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية.

١ - إن العالم يواجه أسوأ أزمة مالية واقتصادية منذ الكساد الكبير. فالأزمة التي بدأت داخل المراكز المالية الرئيسية في العالم وأخذت معالمها تتكشف طالت الاقتصاد العالمي بأسره وترتبت عليها آثار اجتماعية وسياسية واقتصادية شديدة الوطأة. وإننا ليساورنا قلق بالغ إزاء وقعها الضار على التنمية. فهذه الأزمة تؤثر بشكل سلب على البلدان كافة، لا سيما البلدان النامية، وتهدد سبل عيش الملايين ورفاههم وفرصهم في التنمية. والواقع أنها لم تسلط الضوء

* أُخذ في الجلسة العامة السابعة، المعقودة في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وللاطلاع على النقاش انظر الفصل السادس.

(١) لاحقاً، أيدت الجمعية العامة الوثيقة الختامية للمؤتمر في قرارها ٣٠٣/٦٣ المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩.

فحسب على مواطن الضعف وأوجه الاختلال العامة التي طال أمدها، بل أدت أيضا إلى تكثيف الجهود من أجل إصلاح وتعزيز النظام والهيكل الماليين الدوليين. والتحدي الماثل أمامنا هو أن نكفل تناسب إجراءات ووسائل التصدي للأزمة مع حجمها وعمقها ودرجة إلحاحها وتوافر التمويل الكافي لهذه الإجراءات ووسائل التصدي وتنفيذها على وجه السرعة وتنسيقها بالشكل المناسب على الصعيد الدولي.

٢ - ونؤكد من جديد مقاصد الأمم المتحدة المبينة في ميثاقها ومن بينها "تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الإنسانية" و "جعل الأمم المتحدة مرجعا لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة". وفي مواجهة التحديات الراهنة تغدو لمبادئ الميثاق أهمية خاصة. فالأمم المتحدة، بفضل ضمها في عضويتها لبلدان العالم وبحكم شرعيتها، هي أفضل من يشارك في مختلف عمليات الإصلاح الرامية إلى تحسين وزيادة فعالية أداء النظام والهيكل الماليين الدوليين. ومؤتمر الأمم المتحدة هذا جزء من جهدنا الجماعي على طريق الانتعاش. فهو ينطلق مما تضطلع به بالفعل جهات فاعلة شتى في مختلف المحافل ويسهم فيه وهو يهدف إلى دعم العمل في هذا المجال مستقبلا وتحديد توجهاته وتوفير الزخم السياسي اللازم له. ويسلط هذا المؤتمر الضوء أيضا على أهمية دور الأمم المتحدة في المسائل الاقتصادية الدولية.

٣ - ومع أن البلدان النامية لم تتسبب في الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، فإنها تأثرت بها بشدة. وقد بات التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي تحقق في السنوات الأخيرة، وبخاصة في ما يتعلق بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ومن بينها الأهداف الإنمائية للألفية، مهددا في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا. ولا بد من تأمين هذا التقدم الذي استند في جانب منه إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في فترة ما في بلدان عديدة ومن تعزيزه في مواجهة الأخطار التي تنطوي عليها الأزمة. ويجب أن نسترشد في جهودنا بضرورة معالجة التبعات الإنسانية للأزمة، وهي: ازدياد عدد الفقراء والضعفاء، ولا سيما النساء والأطفال، الذين يعانون ويموتون من الجوع وسوء التغذية ومن الأمراض الممكن الوقاية منها وعلاجها، وهو عدد تجاوز الحد المقبول؛ وارتفاع معدل البطالة؛ وتقلص إمكانيات الاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية؛ وعدم كفاية الحماية الاجتماعية في بلدان عديدة في الوقت الراهن. كما أن المرأة ينقصها الدخل المأمون وتعاني من ازدياد أعباء رعاية الأسرة. ولهذه التبعات الإنسانية تحديدا تداعيات خطيرة في مجال التنمية تمس الأمن البشري للمتضررين. ومن ثم، فإن الانتعاش على نحو منصف على الصعيد العالمي يستلزم من البلدان كافة مشاركة كاملة في تحديد السبل المناسبة للتصدي للأزمة.

٤ - وعلى الرغم من تضرر جميع البلدان من الأزمة المالية والاقتصادية، من المهم مراعاة تباين آثار الأزمة وما تنطوي عليه من تحديات بالنسبة لمختلف فئات البلدان النامية. فقد بات تحقيق تلك البلدان أهدافها الإنمائية الوطنية والأهداف الإنمائية المتفق عيها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، مهددا بقدر أكبر من جراء الأزمة. وإننا يساورنا القلق بوجه خاص إزاء أثر الأزمة في البلدان التي تمر بظروف خاصة، ومن بينها أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، وفي البلدان الأفريقية والبلدان الخارجة من نزاع. ويساورنا القلق بالمثل إزاء التحديات الخاصة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل وسكانها من الضعفاء والفقراء في مجال التنمية. فبالنسبة لتلك البلدان جميعا، تطرح الأزمة تحديات فريدة لجهودها الرامية إلى تحقيق أهدافها الإنمائية الوطنية. ومن ثم لا بد أن تراعى في الجهود الجماعية للتصدي للأزمة الاحتياجات الخاصة لهذه الفئات المختلفة من البلدان النامية. بما يشمل فرص التبادل التجاري والوصول إلى الأسواق والحصول على التمويل الكافي وعلى تمويل ميسرة وبناء القدرات وتعزيز الدعم المقدم لأغراض تحقيق التنمية المستدامة والحصول على مساعدات مالية وتقنية والقدرة على تحمل الدين وتدابير تيسير التبادل التجاري وتطوير الهياكل الأساسية وإرساء السلام والأمن وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والوفاء بالتزاماتنا الدولية السابقة في مجال التنمية.

٥ - إن السلام والاستقرار والرخاء أمور متلازمة لا تقبل التجزئة. وفي ظل الاقتصاد المعولم الذي يميز عصرنا هذا ازداد ترابط الأمم كافة أكثر من أي وقت مضى. وإن اتساع نطاق الأزمة ليشمل العالم بأسره يستدعي اتخاذ إجراءات عاجلة وحاسمة ومنسقة لمعالجة أسبابها وتخفيف وطأتها وتعزيز أو إنشاء الآليات الضرورية للمساعدة على منع نشوب أزمات مماثلة في المستقبل.

٦ - وهذا المؤتمر يمثل معلما أساسيا في التزام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المتواصل والمتضافر بمعالجة الأزمة وتأثيرها في التنمية. فقد توصلنا اليوم إلى توافق عالمي في الآراء حول سبل التصدي لهذه الأزمة وقمنا بترتيب أولويات الإجراءات اللازمة وحددنا دورا واضحا للأمم المتحدة. ونحن إذ نفعل ذلك إنما ننشد صالح الأمم كافة ونهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية أكثر شمولاً وإنصافاً وتوازناً وتوجها نحو التنمية واستدامة. بما يساعد على قهر الفقر والظلم.

حالة الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن

٧ - ترتبط هذه الأزمة بأزمات وتحديات عالمية متعددة ومتراطة مثل ازدياد انعدام الأمن الغذائي وتقلب أسعار الطاقة والسلع الأساسية وتغير المناخ وعدم إحراز نتائج حتى الآن في

المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وفقدان الثقة في النظام الاقتصادي الدولي. وقد تراجع الاقتصاد العالمي بمعدلات تفوق الكثير من التقديرات الأولى ومن المتوقع أن يأتي الانتعاش بالتدريج وبصورة متباينة. وبينما لا تزال بعض البلدان تشهد نموا إيجابيا، وإن كان بمعدلات أبطأ كثيرا، تفيد آخر تقديرات أعدتها الأمم المتحدة بأن الناتج الإجمالي العالمي سيهبط بنسبة ٢,٦ في المائة في عام ٢٠٠٩، مما يعد أول هبوط من نوعه منذ الحرب العالمية الثانية. وتندر الأزمة بعواقب وخيمة على البشر والتنمية، فملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم يفقدون وظائفهم ودخلهم ومدخراتهم ومنازلهم. وفي تقدير البنك الدولي يفوق عدد الذين دخلوا في دوامة الفقر المدقع ٥٠ مليون نسمة أكثرهم من النساء والأطفال. وتتوقع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن تسهم الأزمة في ارتفاع عدد من يعانون من الجوع ونقص التغذية إلى مستوى غير مسبوق يتجاوز بليون نسمة.

آثار الأزمة

٨ - أحدثت الأزمة آثارا خطيرة واسعة النطاق في جميع أنحاء العالم وإن كانت متباينة أو أدت إلى تفاقم هذه الآثار. ومنذ أن بدأت الأزمة أفادت دول عديدة بتعرضها لآثار سلبية تختلف في شدتها حسب البلد والمنطقة ومستوى التنمية وتشمل ما يلي:

- زيادات سريعة في معدلات البطالة والفقر والجوع
- تباطؤ معدل النمو وانكماش الاقتصاد
- آثار سلبية على الميزان التجاري وميزان المدفوعات
- تقلص مستويات الاستثمار المباشر الأجنبي
- تقلبات حادة في أسعار الصرف
- تزايد العجز في الميزانية وهبوط إيرادات الضرائب وتقلص الوعاء الضريبي
- انكماش التجارة العالمية
- ازدياد تقلب أسعار السلع الأساسية الرئيسية وهبوطها
- انخفاض التحويلات إلى البلدان النامية
- انخفاض إيرادات السياحة بشكل حاد
- هروب رؤوس الأموال الخاصة بصورة مكثفة
- تقلص فرص الحصول على ائتمانات والتمويل التجاري

- قلة ثقة الجمهور في المؤسسات المالية
- قلة القدرة على تعهد شبكات الأمان الاجتماعي وتوفير خدمات اجتماعية أخرى مثل الخدمات الصحية والتعليمية
- ازدياد معدل وفيات الرضع والأمهات أثناء النفاس
- انخيار أسواق الإسكان.

أسباب الأزمة

٩ - العناصر المحركة للأزمة المالية والاقتصادية عناصر معقدة متعددة الأوجه. ونحن نسلم بأن العديد من الأسباب الرئيسية للأزمة يرتبط بمواطن ضعف واختلالات عامة أسهمت في تراجع أداء الاقتصاد العالمي. ومن بين العوامل الرئيسية التي أفضت إلى الحالة الراهنة عدم اتساق سياسات الاقتصاد الكلي وعدم تنسيقها وعدم كفاية الإصلاحات الهيكلية، الأمر الذي أسفر عن نتائج يتعذر تحملها على صعيد الاقتصاد الكلي في العالم. ومما زاد من حدة هذه العوامل القصور الشديد في وضع ضوابط للقطاع المالي والإشراف عليه ورصده وعدم كفاية آليات الرقابة والإنذار المبكر. وقد أدت أوجه القصور التنظيمية هذه التي زادها سوء الإفراط في الاعتماد على آليات تنظيم الأسواق لنفسها وانعدام الشفافية والنزاهة المالية والسلوك غير المسؤول عموماً إلى المغالاة في المجازفة وارتفاع أسعار الأصول على نحو يتعذر استمراره وممارسة الضغوط بشكل غير مسؤول وارتفاع معدلات الاستهلاك الذي تغذيه سهولة الحصول على القروض وتضخم أسعار الأصول. ولم تقدر جهات التنظيم المالي والجهات القائمة على وضع السياسات المالية والمؤسسات المالية حجم المخاطر التي يواجهها النظام المالي بالكامل، أو لم تفتن إلى مدى اتساع نطاق قلة المنفعة الاقتصادية وامتداد آثارها عبر الحدود. كما أن عدم التركيز بقدر كاف على التنمية البشرية المنصفة أسهم في إيجاد تفاوتات لا يستهان بها فيما بين البلدان والشعوب. وثمة مواطن ضعف أخرى ذات طابع عام أسهمت هي الأزمات التي يتسع نطاقها بشكل يستدل منه على الحاجة إلى تدخل الحكومات على نحو أكثر فعالية لكفالة التوازن السليم بين مصالح السوق والصالح العام.

التصدي للأزمة

١٠ - إن الأزمة تشملنا جميعاً. ولئن كانت المسؤولية عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي بلد تقع على عاتقه في المقام الأول، فسوف نواصل جميعاً العمل يداً واحدة على التصدي للأزمة على الصعيد العالمي بهمة وعلى نحو منسق وشامل، وفقاً لقدرات كل منا ومسؤولياته. وقد اضطلعت البلدان المتقدمة النمو والأسواق الناشئة بدور رائد في استعادة

النمو على الصعيد العالمي. وكانت الأولوية الفورية هي تحقيق استقرار الأسواق المالية واستعادة الثقة فيها ووقف هبوط الطلب والانكماش. واتخذت بالفعل إجراءات حاسمة للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وتدعيم النظام المالي الدولي. إلا أنه يلزم، في الوقت نفسه، اتخاذ إجراءات قوية وعاجلة للتصدي لأثر الأزمة على أشد فئات السكان ضعفا والمساعدة على تحقيق نمو قوي واستئناف التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ومن ثم، يلزم أن توضع تحت تصرف البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، حصة كافية من أي موارد إضافية - سواء كانت سيولة قصيرة الأجل أو تمويلا إنمائيا طويل الأجل. ومع أن هذه الأزمة ما زالت شديدة الوطأة على شعوب العالم، ففي اعتقادنا أنها تمثل فرصة لإحداث تغيير ذي شأن. ولذا، لا بد من أن نركز، ونحن ماضين على طريق التصدي للأزمة، على إيجاد فرص عمل وزيادة الرفاه وتعزيز إمكانيات الاستفادة من الخدمات الصحية والتعليمية وتصحيح أوجه الاختلال ووضع وتنفيذ نهج للتنمية يمكن استدامتها من الناحيتين البيئية والاجتماعية وبلورة منظور جنساني قوي. ولا بد أيضا من إرساء أسس وطيدة لعولمة قوامها الإنصاف يستفيد منها الجميع وتتوافر فيها مقومات الاستدامة وتدعمها تعدد الأطراف المتجدد. ونحن على ثقة من أننا سنخرج من هذه الأزمة أشد صلابة وأقوى عزما وأكثر اتحادا.

ضرورة التحرك بشكل فوري وحاسم

١١ - نحن ملتزمون بأن نعمل يدا واحدة من أجل التصدي للأزمة على نحو منسق وشامل على الصعيد العالمي، وأن نتخذ إجراءات ترمي إلى تحقيق جملة أمور منها ما يلي:

- استعادة الثقة وتحقيق النمو الاقتصادي وإيجاد عمالة كاملة ومنتجة وتوفير العمل الكريم للجميع
- صون المكاسب الاقتصادية والإنمائية والاجتماعية
- إمداد البلدان النامية بما يكفيها من دعم للتصدي للآثار الإنسانية والاجتماعية للأزمة، من أجل حماية المكاسب الاقتصادية والإنمائية التي تحققت إلى الآن بعد أن بذلت في سبيلها جهود مضيئة ولاستغلال تلك المكاسب، بما في ذلك ما يجري إحرازه من تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية
- ضمان قدرة البلدان النامية على تحمل الدين في الآجال الطويلة
- السعي إلى إمداد البلدان النامية بالموارد الإنمائية الكافية دون شروط لا مبرر لها
- إعادة بناء الثقة في القطاع المالي وممارسة أنشطة الإقراض من جديد

- تعزيز التجارة والاستثمار المنفتحين وتنشيطهما ونبذ الحمائية
- المساعدة على تحقيق انتعاش مستدام وشامل للجميع وغير ضار بالبيئة وتوفير الدعم المستمر للجهود التي تبذلها البلدان النامية في مجال التنمية المستدامة
- تعزيز دور جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في التصدي للأزمة الاقتصادية وتأثيرها في التنمية
- إصلاح وتعزيز النظام والهيكل الماليين والاقتصاديين الدوليين، حسب الاقتضاء، بحيث يتكيف مع التحديات الراهنة
- تعزيز الحوكمة الرشيدة على جميع الصعد، بما في ذلك في المؤسسات المالية الدولية والأسواق المالية
- التصدي للآثار الإنسانية والاجتماعية للأزمة.

مجالات التحرك

جعل الإجراءات التنشيطية مفيدة للجميع

١٢ - في إطار محاولة مواجهة الآثار المباشرة للأزمة، جرى بالفعل اتخاذ عدد من الإجراءات للتصدي للأزمة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. ومع تقديرنا لتلك الجهود، فإننا نشجع على زيادة التعاون والتنسيق بين البلدان فيما تتخذه من إجراءات مالية واقتصادية. ودعم التنمية جزء أساسي لا يتجزأ من حل الأزمة العالمية، بسبل منها الإجراءات الرامية إلى تعزيز النمو الاقتصادي المتواصل والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ونحن نشجع البلدان على أن تتجنب لدى تنفيذ التدابير التنشيطية الوطنية أي شكل من أشكال الحمائية، وأن تتفادى إلحاق الضرر ببلدان ثالثة، ولا سيما البلدان النامية.

١٣ - ونحن نشجع البلدان التي بوسعها اتخاذ إجراءات تنشيطية للقطاع المالي على القيام بذلك، وأن تضمن أيضا الاستدامة المالية في الأجل الطويل. ونشجع أيضافرادى البلدان على تكييف سبل تصديها للأزمة وفقا لظروفها الخاصة وعلى استغلال كل ما يتيسر لديها من إمكانيات في تعبئة الموارد المحلية.

١٤ - وفي حين أن عددا من البلدان المتقدمة النمو واقتصادات الأسواق الناشئة قد نفذ مجموعات من الإجراءات التنشيطية، فإن معظم البلدان النامية في العالم لا تتيح له أوضاعه المالية أي مجال لتنفيذ التدابير المعاكسة للدورة الاقتصادية لمواجهة آثار الأزمة وحفز

الانتعاش. كما يواجه كثير منها نقصا في العملات الأجنبية. وللتصدي للأزمة بصورة وافية، ستحتاج البلدان النامية إلى حصة أكبر من أي موارد إضافية - سواء كانت سيولة قصيرة الأجل أو تمويلا إمائيا طويل الأجل. ونحن ندعو إلى النظر في وضع آليات لضمان توفير الموارد الكافية للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا. ونؤكد على وجوب ألا تثقل البلدان النامية أكثر مما ينبغي بالأعباء المالية من جراء الأزمة وآثارها.

١٥ - ولا ينبغي أن تحرم البلدان النامية التي تواجه نقصا حادا وخطيرا في احتياطات النقد الأجنبي بسبب تداعيات الأزمة التي تؤثر سلبا في حالة ميزان المدفوعات لديها من حقها في استخدام التدابير التجارية الدفاعية المشروعة وفقا لأحكام منظمة التجارة العالمية ذات الصلة، وفي القيام، كملاذ أخير، بفرض قيود مؤقتة على رؤوس الأموال والسعي إلى التفاوض من أجل التوصل إلى اتفاقات بين المدينين والدائنين تسمح للمدين بالتوقف مؤقتا عن تسديد الديون، وذلك لمساعدتها على التخفيف من الآثار السلبية للأزمة وتحقيق استقرار تنمية الاقتصاد الكلي.

١٦ - ونحن ننوه بانعقاد مؤتمر قمة مجموعة البلدان العشرين في لندن في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وبالتزام المجموعة بتوفير مبلغ إضافي قدره ١,١ تريليون دولار للبرنامج الهادف إلى تنشيط الاقتصاد العالمي. وسيوضع جزء كبير من هذه الأموال تحت تصرف الأسواق الناشئة والبلدان النامية. وخصصت حصة محدودة من هذه الموارد (٥٠ بليون دولار) للبلدان المنخفضة الدخل تحديدا. ونحن نهيى بمجموعة البلدان العشرين أن تواصل النظر في تلبية الاحتياجات المالية للبلدان النامية، ولا سيما البلدان المنخفضة الدخل. كما نهيى ببلدان مجموعة العشرين جميعها أن تفي بالتزاماتها وأن ترصد تنفيذها. وبينما نعترف بالقرارات التي اتخذتها مجموعة البلدان العشرين، فإننا عاقدون العزم على تعزيز دور الأمم المتحدة ودورها الأعضاء في الشؤون الاقتصادية والمالية، بما في ذلك دورها التنسيق.

١٧ - ويجب أن يكون لدى البلدان المرونة اللازمة لتنفيذ التدابير المعاكسة للدورة الاقتصادية ولاتخاذ إجراءات للتصدي للأزمة تكون محددة الهدف ومصممة وفقا لظروف كل منها. ونحن ندعو إلى تبسيط الشروط بحيث تكون مناسبة التوقيت ومصممة تبعا للاحتياجات ومحددة الهدف وداعمة للبلدان النامية في مواجهة التحديات المالية والاقتصادية والإئتمانية. ونلاحظ في هذا السياق التحسن الذي حدث مؤخرا في إطار الإقراض الخاص بصندوق النقد الدولي بوسائل منها تحديث الشروط واستحداث صكوك أكثر مرونة، من قبيل خطوط الائتمان المرنة، باعتبار ذلك خطوة جديرة بالترحيب. ولا ينبغي للبرامج الجديدة والجارية أن تنطوي بلا مبرر على شروط مسايرة للدورة

الاقتصادية. ونهيب بالمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أن تمضي قدما في تقديم المساعدة المرنة والمدفوعة مقدما وبسرعة وبشروط تساهلية بهدف مساعدة البلدان النامية بشكل كبير وسريع على معالجة الثغرات التمويلية. ويتعين على المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أن تكفل، عند القيام بذلك، تطبيق الضمانات المتفق عليها لكفالة استقرارها المالي.

١٨ - ونتيجة لتزايد الترابط بين الاقتصادات الوطنية في عالمنا هذا المتجه نحو العولمة، ولنشوء أنظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية تقوم على القواعد الموضوعية، غالبا ما تكون في الوقت الراهن مساحة التحرك في مجال تقرير السياسات الاقتصادية الوطنية، أو بعبارة أخرى نطاق السياسات المحلية، وبخاصة في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية الدولية، محكومة بالضوابط والالتزامات الدولية والاعتبارات المتصلة بالأسواق العالمية. ونحن ندرك أن هذه الأنظمة والضوابط والالتزامات والاعتبارات تشكل تحديات للعديد من البلدان النامية التي تسعى إلى بلورة تحركاتها الوطنية للتصدي للأزمة المالية والاقتصادية. وندرك أيضا أن الكثير من البلدان النامية قد طالب بإتاحة الفرصة له للتمتع بقدر أكبر من المرونة في تقرير السياسات في نطاق هذه القيود باعتبار أن هذه المرونة عنصر ضروري للانتعاش من الأزمة ومعالجة الشواغل الخاصة بكل بلد على حدة، والتي تشمل أمورا منها الآثار الإنسانية والاجتماعية للأزمة وصون التقدم المحرز نحو تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والاستفادة على نحو فعال من التسهيلات الممنوحة فيما يتصل بالائتمان والسيولة وتنظيم الأسواق والمؤسسات والصكوك المالية المحلية وتدفقات رأس المال واتخاذ قدر محدود من التدابير التجارية الدفاعية. ولا بد لكل حكومة المفاضلة بين منافع قبول القواعد والالتزامات الدولية والقيود الناجمة عن فقدان مساحة التحرك في مجال تقرير السياسات.

١٩ - ونحن ندرك أن الحوكمة الرشيدة أمر له أهميته على الدوام إلى جانب الملكية الوطنية للسياسات والاستراتيجيات. ونحن ملتزمون بتعزيز فعالية وكفاءة المؤسسات الاقتصادية والمالية على جميع المستويات - فهي من العوامل الرئيسية المحددة لمستويات النمو الاقتصادي والتنمية في الأجل الطويل. كما أننا ملتزمون بتسريع وتيرة عملنا الجماعي الهادف إلى الانتعاش من الأزمة من خلال تحسين الشفافية والقضاء على الفساد وتعزيز الحوكمة. وفي هذا الصدد، نحث جميع الدول التي لم تصدق بعد على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد^(٢) أو لم تنضم إليها على النظر في القيام بذلك، ونهيب بجميع الدول الأطراف بتنفيذ الاتفاقية بصرامة.

(٢) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٣٤٩، الرقم ٤٢١٤٦.

٢٠ - وتختلف آثار الأزمة باختلاف المناطق الإقليمية ودون الإقليمية وباختلاف البلدان. وقد أدى تباين الآثار إلى زيادة تعقد هدفنا المشترك المتمثل في القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة وتعزيز التنمية البشرية. ونظرًا إلى معرفة كل مؤسسة إقليمية ودون إقليمية بالاحتياجات التي تخص منطقتها تحديدًا، فإننا نلاحظ ما لجهود التعاون الإقليمية ودون الإقليمية من أهمية في مواجهة تحديات الأزمة الاقتصادية العالمية، ونشجع على تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي مثلًا من خلال المصارف الإنمائية الإقليمية ودون الإقليمية والترتيبات التجارية والترتيبات الخاصة باحتياطات العملات وغيرها من المبادرات الإقليمية، بوصفها إسهامًا في التحرك المتعدد الأطراف للتصدي للأزمة الراهنة وفي تحسين القدرة على مواجهة ما قد ينشب من أزمات في المستقبل.

احتواء آثار الأزمة وتحسين القدرة العالمية على مواجهة الأزمات مستقبلاً

٢١ - لا يقتصر تأثير هذه الأزمة على القطاعين الاقتصادي والمالي فحسب. فنحن ندرك الآثار الإنسانية والاجتماعية للأزمة والتحديات التي ينطوي عليها التصدي لها. وينبغي أن تراعى في تدابير تخفيف حدة الأزمة على المدى القصير الأهداف الطويلة الأجل، لا سيما الأهداف المتعلقة بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك حماية البيئة والطاقة النظيفة والمتجددة، والأمن الغذائي والمساواة بين الجنسين والصحة والتعليم والنمو الاقتصادي المتواصل، بما في ذلك توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل الكريم للجميع. وإن تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي القائمة وإنشاء شبكات جديدة، حيثما تدعو الحاجة، وحماية أوجه الإنفاق الاجتماعية أمور مهمة للنهوض بالتنمية التي محورها الناس وللتصدي للآثار البشرية والاجتماعية للأزمة. ونؤكد من جديد التزامنا بتحقيق أهدافنا الإنمائية المتفق عليها دوليًا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، في الوقت المقرر.

٢٢ - إن توثيق التعاون وتقوية الشراكة بين جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ومصارف التنمية الإقليمية والبنك الدولي ورفع مستوى جهودها يمكن أن يلي على نحو فعال احتياجات أكثر الفئات تضرراً ويضمن أن لا يجري تجاهل محتهم. ونحن ندعو إلى تعبئة موارد إضافية لتوفير الحماية الاجتماعية وكفالة الأمن الغذائي والتنمية البشرية من خلال جميع مصادر تمويل التنمية، بما فيها المساهمات الثنائية الطوعية، من أجل توطيد الأساس لانتعاش اقتصادي واجتماعي مبكر ومستدام في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً. وينبغي أن توجه تلك الموارد الإضافية عن طريق المؤسسات القائمة، مثل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق وإطار مساندة الضعفاء اللذين اقترح البنك الدولي إنشاءهما ومصارف التنمية المتعددة الأطراف، حيثما كان ذلك مناسباً. وينبغي أن تقدم هذه الأموال، بما في ذلك أموال

جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، على أساس يمكن التنبؤ به. وعلاوة على ذلك، فإننا نؤكد أهمية جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، نظرا لما له من وجود ميداني واسع النطاق، في دعم الأنشطة المضطلع بها على المستوى القطري للتخفيف من آثار الأزمة في البلدان النامية.

٢٣ - ونحن نتعهد بتعزيز قدرة الأمم المتحدة على أداء ولايتها الإنمائية. ولصناديق وبرامج الأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة، كل وفقا لولايته، دور هام تقوم به في النهوض بالتنمية وحماية المكاسب الإنمائية، وفقا للاستراتيجيات والأولويات الوطنية، بما في ذلك التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ومن بينها الأهداف الإنمائية للألفية، وهي عملية باتت مهددة من جراء الأزمة الاقتصادية الراهنة. وينبغي للأمم المتحدة أن تغتني الظروف الاقتصادية الراهنة، باعتبارها فرصة لمضاعفة جهودها لتحسين كفاءة وفعالية برامجها الإنمائية لدعم الاتساق على نطاق المنظومة. ونحن ندرك الدور الفريد الذي تقوم به الأمم المتحدة بوصفها محفلا شاملا للجميع من أجل زيادة فهم الآثار الاجتماعية والاقتصادية للأزمة ووضع الإجراءات المناسبة للتصدي لها.

٢٤ - ونحن نقر بأن الأزمة الاقتصادية الراهنة يمكن أن تؤدي إلى زيادة الحاجة إلى الموارد من أجل المساعدة الإنسانية في البلدان النامية. ونشدد على ضرورة اتخاذ تدابير لضمان توفير موارد كافية للتعاون الدولي في مجال تقديم المساعدة الإنسانية.

٢٥ - لقد أثرت الأزمة بشدة على التجارة الدولية في معظم البلدان، لا سيما في البلدان النامية. وبالنسبة إلى العديد من البلدان النامية، تشمل هذه الآثار أمورا عدة منها هبوط الصادرات وخسارة في عائدات التصدير وتقلص إمكانية الحصول على التمويل التجاري وانخفاض الاستثمار الموجه للتصدير والهياكل الأساسية وانخفاض الإيرادات المالية ومشاكل في ميزان المدفوعات. ونحن نتعهد بأن نقاوم جميع الترععات الحمائية وأن نصصح أي تدابير حمائية اتخذت بالفعل. وفي الوقت ذاته، نعترف بحق البلدان في الاستفادة بالكامل من كل ما لديها من مرونة بما يتوافق مع تعهداتها والتزاماتها في منظمة التجارة العالمية. ومن المهم أن نساهم في الجهود التي تبذلها منظمة التجارة العالمية وغيرها من الهيئات المختصة لرصد التدابير الحمائية، بما في ذلك رصد مدى تأثيرها على البلدان النامية، والإبلاغ عنها.

٢٦ - يجب علينا أيضا أن نسعى في إطار جهودنا الرامية إلى التغلب على هذه الأزمة إلى تسخير إمكانيات التجارة بصورة كاملة كمحرك للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامين. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد التزامنا بنظام تجاري عالمي متعدد الأطراف يستند إلى قواعد ويتسم بالانفتاح وبعدم التمييز وبالإلصاف. ونؤكد من جديد أن التجارة الدولية محرك للتنمية والنمو الاقتصادي المتواصل. وبالتالي نكرر الدعوة إلى الاختتام المبكر وبنجاح لجولة

الدوحة مع تحقيق نتائج طموحة ومتوازنة تزيد من إمكانية الوصول إلى الأسواق وتؤدي إلى زيادة التدفقات التجارية وتضع احتياجات البلدان النامية في الصدارة. ونرحب بالالتزام بإتاحة الفرص لأقل البلدان نمواً للوصول إلى الأسواق بدون رسوم جمركية وبدون تحديد حصص لها؛ على النحو المتفق عليه في إعلان هونغ كونغ الوزاري الصادر عن منظمة التجارة العالمية^(٣)؛ وب تفعيل مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية؛ وبالقيام إلى جانب ذلك بإلغاء جميع أشكال إعانات التصدير؛ وب فرض الضوابط على كل إجراءات التصدير التي لها تأثير مماثل؛ وبإجراء تخفيضات كبيرة في الدعم المحلي المشوه للتجارة، وفقاً لولاية جولة الدوحة وإعلان هونغ كونغ الوزاري الصادر عن منظمة التجارة العالمية؛ وبالوفاء بالتعهدات القائمة بشأن المعونة لصالح التجارة. ونؤكد أيضاً من جديد ضرورة إحراز تقدم في تنفيذ برنامج عمل منظمة التجارة العالمية الخاص بالاقتصادات الصغيرة، الموافق عليه في إعلان الدوحة الوزاري^(٤).

٢٧ - ويعد العمال المهاجرون من أكثر الفئات ضعفاً في سياق الأزمة الراهنة. وقد تأثرت التحويلات المالية التي تمثل موارد مالية خاصة كبيرة للأسر المعيشية في البلدان الأصلية للمهاجرين تأثراً خطيراً بسبب ارتفاع معدلات البطالة وضعف معدل نمو الدخل بين العمال المهاجرين، لا سيما في اقتصادات البلدان المتقدمة النمو. ولتعظيم فوائد الهجرة الدولية لا بد أن نقاوم، مع الامتنال للتشريعات الوطنية ذات الصلة والصكوك الدولية السارية، المعاملة الجائرة والتمييزية للعمال المهاجرين وفرض قيود غير معقولة على هجرة العمالة. فنحن ندرك مدى أهمية المساهمة التي يقدمها العمال المهاجرون لكل من البلدان الأصلية وبلدان المقصد على حد سواء. ونلتزم من ثم بالسماح بهجرة العمالة لتلبية احتياجات سوق العمل.

٢٨ - ويتطلب التصدي على نحو فعال للأزمة الاقتصادية الراهنة الإسراع في تنفيذ الالتزامات القائمة فيما يتصل بتقديم المعونة. وتشدد الحاجة إلى أن تتمسك جميع الجهات المانحة بالتزاماتها وغاياتها المحددة في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية والمتعددة الأطراف وأن تنفذ هذه الالتزامات والغايات التي تعهدت بها في مناسبات ووثائق عدة منها إعلان الأمم المتحدة للألفية^(٥) وتوافق آراء مونتريري^(٦) والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام

(٣) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/MIN(05)/DEC. متاحة على: <http://docsonline.wto.org>.

(٤) A/C.2/56/7، المرفق.

(٥) انظر القرار ٢/٥٥.

(٦) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتريري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

٢٠٠٥^(٧) ومؤتمر قمة البلدان الثمانية المعقود في غلبنغلز وإعلان الدوحة^(٨) ومؤتمر قمة البلدان العشرين المعقود في لندن. ونؤكد أن تنفيذ جميع الالتزامات في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية ضرورة حاسمة، بما في ذلك الالتزامات التي تعهد بموجبها كثير من البلدان المتقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥ وبتخصيص ما لا يقل عن ٠,٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠، وكذلك بتحقيق هدف تخصيص ما بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً. ونسلم بأن كثيراً من البلدان المتقدمة النمو وضعت جداول زمنية لبلوغ هدف تخصيص ما لا يقل عن ٠,٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠. ونشجع الجهات المانحة الأخرى على العمل على وضع جداول زمنية وطنية، بحلول نهاية عام ٢٠١٠، لزيادة مستويات المعونة في إطار ما تقوم به من عمليات لتخصيص موارد الميزانية، من أجل تحقيق الغايات المحددة فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية. ومن شأن التنفيذ الكامل لهذه الالتزامات أن يحقق زيادة كبيرة في الموارد المتاحة لتحقيق تقدم في خطة التنمية الدولية وأن يساعد البلدان النامية على تخفيف آثار الأزمة والتصدي لها على نحو أكثر فعالية وفقاً لاستراتيجياتها الوطنية. وينبغي للجهات المانحة أن تعيد النظر في ما تقدمه من مساعدة للبلدان النامية وأن تزيد أو تعيد توجيهها، عند الاقتضاء، للسماح لهذه البلدان بتخفيف آثار الأزمة والتصدي لها على نحو أكثر فعالية وفقاً لاستراتيجياتها الوطنية.

٢٩ - ونشدد على أهمية مواصلة جميع الجهات الفاعلة في التنمية مساعي الإصلاح الاقتصادي وإصلاح شؤون الحكم وغير ذلك من الخطوات الهادفة إلى زيادة فعالية المعونة استناداً إلى المبادئ الأساسية المتمثلة في السيطرة الوطنية والمواءمة والتنسيق والإدارة الهادفة إلى تحقيق النتائج.

٣٠ - ونشجع أيضاً البلدان النامية القادرة على الاستمرار في بذل جهود ملموسة لتعزيز وتفعيل مبادراتها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على القيام بذلك، وفقاً لمبادئ فعالية المعونة. ونؤكد من جديد دعمنا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وكذلك التعاون الثلاثي، الذي يوفر موارد إضافية تشد إليها الحاجة لتنفيذ البرامج الإنمائية.

(٧) انظر القرار ١/٦٠.

(٨) انظر القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

٣١ - ويمكن لأشكال التمويل الجديدة الطوعية والمبتكرة أن تسهم في التصدي لمشاكلنا العالمية. ونشجع على زيادة تمويل التنمية من الموارد المتاحة ووضع مبادرات جديدة طوعية ومبتكرة عند الاقتضاء لتوفير مصادر إضافية مستقرة لتمويل التنمية ينبغي أن تكمل مصادر التمويل التقليدية لا أن تحل محلها، وأن تصرف وفقاً لأولويات البلدان النامية لا أن تحملها أعباء لا مبرر لها. ونكرر طلبنا إلى الأمين العام أن يعد تقريراً مرحلياً بحلول الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة، آخذاً في اعتباره جميع المبادرات القائمة.

٣٢ - ويجب ألا تؤخر الأزمة التصدي الضروري على الصعيد العالمي لتغير المناخ وتدهور البيئة، مع مراعاة مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن تكن متباينة والقدرات الخاصة بكل من الجهات المشاركة. ونعترف بأن التصدي للأزمة يوفر فرصة لتشجيع مبادرات الاقتصاد المراعي للبيئة. ونشجع في هذا الصدد البلدان القادرة على وضع مجموعات من التدابير التنشيطية الوطنية على القيام بذلك، من أجل المساهمة في التنمية المستدامة والنمو المتواصل على المدى الطويل وتشجيع العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع والقضاء على الفقر. ومن المهم أن تكون المبادرات والمقترحات العالمية المراعية للبيئة شاملة للجميع وأن تعالج التحديات والفرص المتعلقة بالتنمية المستدامة والبيئة، بما فيها تخفيف آثار تغير المناخ وتكييفها والتمويل ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية والإدارة المستدامة للغابات. ونشجع أيضاً القطاع الخاص على المشاركة في هذه المبادرات على الصعيد الوطني وفقاً للاستراتيجيات والأولويات الإنمائية الوطنية. ونتطلع إلى نجاح الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ المقرر عقدها في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، باعتبارها جزءاً من جهودنا الكلية لتحقيق الانتعاش من هذه الأزمة على نحو مراعي للبيئة.

٣٣ - وتهدد الأزمة المتفاقمة بزيادة ديون البلدان النامية، وبالتالي إضعاف قدرتها على تحمل الدين. ويحد هذا الضغط المتزايد من قدرة هذه الدول على اتخاذ التدابير المالية المناسبة للتخفيف من أثر الأزمة أو على المشاركة في تمويل التنمية. ونؤكد وجوب اتخاذ التدابير المناسبة للحد من الآثار السلبية للأزمة على مديونية الدول النامية وتفادي أزمة ديون جديدة. ونؤيد في هذا الصدد الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من المرونة المتاحة في إطار القدرة على تحمل الدين.

٣٤ - وندعو الدول إلى مضاعفة الجهود من أجل الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتخفيف عبء الدين، ونؤكد مسؤولية جميع الجهات المدينة والدائنة عن مسألة القدرة على تحمل الدين، ونشدد على أهمية معاملة جميع الجهات الدائنة بصورة متكافئة. وينبغي للجهات المانحة

والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف أيضا أن تنظر بشكل متزايد في توفير المنح والقروض بشروط ميسرة باعتبار ذلك أداها المفضلة للدعم المالي، من أجل كفالة القدرة على تحمل الدين. وسنستطلع كذلك إمكانية اتباع نهج معززة لإعادة هيكلة الديون السيادية استنادا إلى الأطر والمبادئ القائمة وإلى المشاركة الواسعة النطاق للدائنين والمدينين والتقاسم المتكافئ للأعباء بين الدائنين. وسنستطلع أيضا الحاجة إلى وضع إطار ذي هيكل أفضل للتعاون الدولي في هذا المجال وحدوى ذلك.

٣٥ - ونعترف بأن الزيادة في السيولة العالمية تؤدي دورا مفيدا في التغلب على الأزمة المالية. لذا فإننا نؤيد وندعو بقوة إلى الإسراع في تخصيص الموارد الجديدة العامة بمبلغ ٢٥٠ بليون دولار لحقوق السحب الخاصة. وندعو أيضا إلى التصديق العاجل على التعديل الرابع للنظام الأساسي لصندوق النقد الدولي الذي ينص على أن تخصص بشكل استثنائي ولمرة واحدة حقوق السحب الخاصة، على النحو الذي وافق عليه مجلس محافظي الصندوق في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. ونعترف بالحاجة إلى مواصلة استعراض تخصيص حقوق سحب خاصة للأغراض الإنمائية. ونعترف أيضا بما تنطوي عليه حقوق السحب الخاصة الموسعة من إمكانية المساعدة على زيادة السيولة العالمية تصديا لنقص الموارد المالية الحاد الذي سببته هذه الأزمة، والمساعدة على منع الأزمات في المستقبل. وينبغي مواصلة دراسة هذه الإمكانيات.

٣٦ - وقد أدت هذه الأزمة إلى تعالي أصوات بعض الدول داعية إلى إصلاح نظام الاحتياطي العالمي القائم للتغلب على عيوبه. ونعترف بدعوة دول كثيرة إلى مواصلة دراسة الجدوى واستصواب إقامة نظام احتياطي أكثر كفاءة، بما في ذلك الدور الذي يمكن أن تؤديه حقوق السحب الخاصة في أي نظام من هذا القبيل، والأدوار التكميلية التي يمكن أن تؤديها مختلف الترتيبات الإقليمية. ونعترف أيضا بأهمية السعي إلى تحقيق توافق الآراء بشأن نطاق مثل هذه الدراسة وتنفيذها. ونعترف بوجود مبادرات إقليمية ودون إقليمية جديدة وقائمة في مجال التعاون الاقتصادي والمالي تهدف إلى التصدي لجملة تحديات منها نقص السيولة والصعوبات التي تكتنف ميزان مدفوعات الدول الأعضاء في الأجل القصير.

النهوض بعمليات الضبط والرصد

٣٧ - كشفت الأزمة الراهنة عن كثير من أوجه النقص في عمليات فرض الضوابط المالية والإشراف المالي على الصعيدين الوطني والدولي. ونحن نقر بالحاجة الماسة إلى توسيع نطاق هذه العمليات وزيادة كفاءتها فيما يخص جميع المراكز والوكالات والجهات الفاعلة المالية الرئيسية، بما في ذلك المؤسسات المالية ووكالات تقدير الجدارة الائتمانية والصناديق التحوطية. ومن الواضح أيضا أن ثمة ضرورة لفرض ضوابط أشد إحكاما وأكثر تنسيقا على

الحوافز والصكوك الاشتقاقية وعلى تداول العقود الموحدة. ونحن ضد فرض شروط تنظيمية مضنية لا داعي لها، وندعو إلى وضع ضوابط فعالة لها مصداقيتها ويمكن إعمالها على جميع الأصعدة، ضماناً للشفافية المطلوبة في النظام المالي وللرقابة اللازمة عليه. فكل مؤسسة من المؤسسات المعنية لا بد وأن تخضع لقدر كاف ومناسب من الرقابة والضبط. ونؤكد أنه ينبغي لكل بلد من البلدان أن يضبط أسواقه ومؤسساته ووكالاته المالية على نحو ملائم بما يتفق وأولوياته الإنمائية وظروفه والتزاماته وتعهداته الدولية. ونشدد على أهمية الالتزام السياسي وبناء القدرات من أجل كفالة التنفيذ الكامل لما يتخذ من تدابير.

٣٨ - ونشدد على ضرورة كفالة أن تمثل جميع مناطق الاختصاص الضريبي والمراكز المالية لمعايير الشفافية والضبط. ونؤكد من جديد ضرورة مواصلة العمل على تعزيز التعاون الدولي في المسائل الضريبية، بما في ذلك داخل إطار الأمم المتحدة، بوسائل من بينها التشجيع على إبرام اتفاقات الازدواج الضريبي. ومن شأن الأطر الشاملة للجميع القائمة على التعاون أن تكفل مشاركة جميع مناطق الاختصاص ومعاملتها على قدم المساواة. وندعو إلى توخي الاتساق وعدم التمييز في أعمال شروط الشفافية والمعايير الدولية المتعلقة بتبادل المعلومات.

٣٩ - وتشير التقديرات إلى أن التدفقات المالية غير المشروعة تبلغ عدة أضعاف حجم المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية وأنها تؤثر تأثيراً ضاراً على تمويل التنمية. وينبغي أن تشمل التدابير التي تتخذ من أجل تعزيز عملية ضبط النظام المالي الرسمي وغير الرسمي وزيادة الرقابة عليه وتحسين درجة شفافيته على خطوات للحد من التدفقات المالية غير المشروعة في جميع البلدان. كذلك فإن تحسين شفافية النظام المالي العالمي يمنع التدفقات المالية غير المشروعة، بما فيها التدفقات المتجهة إلى المراكز المالية الدولية، ويعزز القدرة على الكشف عن الأنشطة غير المشروعة.

٤٠ - وقد تفاقمت الأزمة الراهنة نظراً لأنه لم يجر منذ البداية تقدير الحجم الكامل للمخاطر المتزايدة في الأسواق المالية وما يمكن أن تؤدي إليه من زعزعة استقرار النظام المالي الدولي والاقتصاد العالمي. ونحن نعترف بضرورة الرقابة المتوازنة والفعالة من جانب صندوق النقد الدولي على المراكز المالية الرئيسية وتدفقات رأس المال الدولية والأسواق المالية. ونرحب في هذا السياق بقيام المؤسسات الدولية المعنية بتحسين نظم الإنذار المبكر من أجل التنبيه في وقت مبكر بالمخاطر المالية والمخاطر التي تهدد الاقتصاد الكلي، والإجراءات اللازمة للتصدي لها.

٤١ - وقد سلطت الأزمة الجارية الضوء على مدى التكامل القائم بين اقتصاداتنا وعلى أن سلامتنا الجماعية هي كل لا يتجزأ وأنه لا يمكن الاستمرار في التركيز بصورة ضيقة على

المكاسب القصيرة الأجل. ونحن نؤكد من جديد على مبادئ التنمية المستدامة ونشدد على ضرورة التوصل إلى توافق عالمي في الآراء بشأن القيم والمبادئ الرئيسية التي من شأنها أن تعزز التنمية الاقتصادية المستدامة العادلة والمنصفة. ونؤمن بأن المسؤولية الاجتماعية والبيئية الواقعة على عاتق الشركات عنصر هام يقوم عليه هذا التوافق في الآراء. ونعترف في هذا الصدد بأهمية المبادئ العشرة الواردة في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة.

إصلاح النظام والهيكل الماليين والاقتصاديين الدوليين

٤٢ - أعطت هذه الأزمة دفعة جديدة للمناقشات الدولية الجارية بشأن إصلاح النظام والهيكل الماليين والاقتصاديين الدوليين، بما في ذلك المسائل المتصلة حسب الاقتضاء بالولاية والنطاق والحوكمة والاستجابة والتوجه الإنمائي. وثمة توافق في الآراء بشأن ضرورة الاستمرار في إصلاح المؤسسات المالية الدولية وتحديثها، بهدف تمكينها على نحو أفضل من التصدي للتحديات المالية والاقتصادية الراهنة ومن تلبية احتياجات الدول الأعضاء، وكذلك بهدف إعدادها بصورة أفضل لتعزيز الأدوار التي تقوم بها حالياً المتمثلة في الرصد والرقابة وتقديم المساعدة الفنية والتنسيق، من أجل المساعدة على اتقاء الأزمات المماثلة في المستقبل، وذلك وفقاً للولاية المنوطة بكل من هذه المؤسسات.

٤٣ - ونحن نؤكد الحاجة الماسة إلى مواصلة إصلاح إدارة مؤسسات بريتون وودز، على أساس التمثيل العادل والمنصف للبلدان النامية، من أجل زيادة مصداقية هذه المؤسسات وإخضاعها للمساءلة. ولا بد أن تجسد تلك الإصلاحات الحقائق الراهنة وأن تعزز من منظور الأسواق الناشئة الدينامية والبلدان النامية، بما فيها أشد البلدان فقراً، ومن إبداء رأيها ومشاركتها.

٤٤ - وندعو إلى الإسراع في إتمام عملية إصلاح إدارة البنك الدولي، ووضع خريطة طريق عاجلة لمواصلة الإصلاحات المتعلقة بمشاركة البلدان النامية وإبداء رأيها، بغية التوصل إلى اتفاق بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٠، استناداً إلى نهج تتجلى فيه ولاية البنك الإنمائية، وعن طريق عملية تشاور شفافة تضم جميع الأطراف ويشارك فيها جميع أصحاب المصلحة. كذلك ندعو إلى إجراء مشاورات تضم جميع الأطراف بشأن مواصلة الإصلاحات الرامية إلى تحسين قدرة البنك الدولي على الاستجابة والتكيف.

٤٥ - ومن المهم للغاية أن يكتسب البنك الدولي بعد إصلاحه القدرات الفنية والتسهيلات الائتمانية والموارد المالية اللازمة للمساعدة في الجهود التي تبذلها البلدان النامية بهدف تلبية احتياجاتها الإنمائية العامة، وإكمال تلك الجهود.

٤٦ - ونحن نقر بأهمية تعزيز المصارف الإنمائية الإقليمية، مع مراعاة مصالح جميع بلدانها الأعضاء. ومن المهم أيضا أن تقدم تلك المصارف المساعدة على الأجلين المتوسط والطويل من أجل تلبية الاحتياجات الإنمائية لعملائها. ونعرب عن دعمنا للتدابير الرامية إلى تعزيز القدرة المالية والإقراضية للمصارف الإنمائية الإقليمية. وعلاوة على ذلك، نقر بأهمية المبادرات والترتيبات الإقليمية والأقاليمية ودون الإقليمية الأخرى الرامية إلى تعزيز التنمية والتعاون والتضامن فيما بين أعضائها.

٤٧ - ونعترف بأنه لا غنى عن الاضطلاع، على سبيل الأولوية، بإصلاح صندوق النقد الدولي بصورة شاملة وسريعة. ونتطلع إلى الإسراع بخطى هذا التقدم من أجل زيادة مصداقية الصندوق وخضوعه للمساءلة. وننوه بالاتفاق على التعجيل بتنفيذ مجموعة إصلاحات الصندوق المتعلقة بالحصص وإبداء الرأي التي اتفق عليها في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وندعم بشدة إتمام الاستعراض المقبل لنظام الحصص الذي يتوقع، وفقا للاتجاهات الحالية، أن يؤدي إلى زيادة نصيب الاقتصادات الدينامية من الحصص، وبخاصة زيادة حصص الأسواق الناشئة والبلدان النامية ككل، والمقرر أن يكتمل في موعد لا يتجاوز كانون الثاني/يناير ٢٠١١، الأمر الذي من شأنه أن يعزز شرعية الصندوق وفعاليته.

٤٨ - ونؤكد من جديد ضرورة معالجة الشواغل التي كثيرا ما يجري الإعراب عنها بشأن مدى تمثيل البلدان النامية في الهيئات الرئيسية المسؤولة عن وضع المعايير. ومن ثم، نعرب عن ترحيبنا بالتوسع في عضوية مجلس تحقيق الاستقرار المالي ولجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف، باعتبار ذلك خطوة في الاتجاه الصحيح، ونشجع الهيئات الرئيسية المسؤولة عن وضع المعايير على القيام على وجه السرعة بإعادة النظر مرة أخرى في عضويتها، مع النهوض في الوقت نفسه بفعاليتها، من أجل تعزيز تمثيل البلدان النامية على النحو المناسب.

٤٩ - ونتفق على أنه ينبغي تعيين رؤساء المؤسسات المالية الدولية، ولا سيما مؤسسات بریتون وودز، وكبار مديريها من خلال عملية انتقاء تتسم بالانفتاح والشفافية وتقوم على أساس الجدارة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمساواة بين الجنسين والتمثيل الجغرافي والإقليمي.

٥٠ - والواقع أن الولايات المنوطة بالأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية يكمل بعضها بعضا مما يجعل من الضروري للغاية تنسيق الإجراءات التي تتخذها. لذا، فإننا نشجع على استمرار وزيادة التعاون والتنسيق والاتساق والمعاملات المتبادلة بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية. ونرى في هذا الصدد أن هذا المؤتمر يشكل خطوة هامة تكفل زيادة التعاون.

سبل المضي قدما

٥١ - لقد اجتمعنا معا من أجل تعزيز فهمنا الجماعي للآثار المترتبة على الأزمة والمساهمة في تحديد الإجراءات التي ينبغي اتخاذها على الصعيد العالمي للتصدي لها على نحو يشارك فيه الجميع، ومن خلال العمل على الصعد الوطني والإقليمي والدولي.

٥٢ - وسوف نجتهد في الجمع بين الإجراءات التي نتخذها على الأجل القصير للتصدي للآثر المباشر للأزمة المالية والاقتصادية، ولا سيما أثرها على أشد البلدان ضعفا، والإجراءات التي نتخذ على الأجلين المتوسط والطويل، والتي تستلزم بالضرورة السعي إلى تحقيق التنمية وإعادة النظر في النظام الاقتصادي العالمي. ونقترح في هذا السياق اتباع مسار العمل التالي:

(أ) تعزيز قدرة الأمم المتحدة وفعاليتها وكفاءتها وتحسين الاتساق والتنسيق فيما بين السياسات والإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة والسياسات والإجراءات التي تتخذها المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية المعنية؛

(ب) مواصلة تطوير الإجراءات الشاملة التي يتخذها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي للتصدي للأزمة من أجل دعم الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، من خلال نهج منسق تتبعه صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية على الصعيد القطري. ولا بد أن يظل زمام تلك الإجراءات في يد البلدان المستفيدة، كما يجب في هذا السياق أن يجري معالجة أوجه الضعف التي تتسبب فيها الأزمة أو تؤدي إلى تفاقمها، ومواصلة تعزيز تولى السلطات الوطنية زمام الأمور. وينبغي أن يعتمد في تلك الإجراءات على الخطوات التي اتخذها بالفعل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وبخاصة على الصعيد القطري. ونحث المجتمع الدولي على كفالة تقديم الدعم الكافي للإجراءات التي يتخذها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي للتصدي للأزمة؛

(ج) تقصي السبل الكفيلة بتعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة الدولية والتنمية، من أجل التصدي للتحديات التي تطرحها الأزمة الاقتصادية والمالية الراهنة بالنسبة للهجرة والمهاجرين، مع مراعاة الأعمال والأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ولجانها الإقليمية ووكالاتها المتخصصة وغيرها من المنظمات الدولية، من قبيل المنظمة الدولية للهجرة.

٥٣ - ونطلب إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة أن تستفيد استفادة كاملة من الدور الذي تضطلع به في مجال الدعوة من أجل تعزيز الانتعاش والتنمية في البلدان النامية، ولا سيما أشدها ضعفا.

٥٤ - وندعو الجمعية العامة إلى إنشاء فريق عامل مخصص مفتوح باب العضوية تابع للجمعية العامة لمتابعة المسائل الواردة في هذه الوثيقة الختامية، وتقديم تقرير عن التقدم المحرز في أعماله إلى الجمعية العامة قبل نهاية الدورة الرابعة والستين.

٥٥ - ونشجع رئيس الجمعية العامة على إدراج الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية ضمن المواضيع الرئيسية للمناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين.

٥٦ - ونطلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقوم بما يلي:

(أ) النظر في تعزيز وتحسين الاستجابة المنسقة من جانب جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ووكالاتها المتخصصة في سياق متابعة وتنفيذ ما جاء في هذه الوثيقة الختامية، من أجل النهوض بالاتساق والتناسق اللازمين لدعم عملية بناء توافق في الآراء بشأن السياسات المتصلة بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية؛

(ب) تقديم توصيات إلى الجمعية العامة، وفقاً لإعلان الدوحة المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بشأن الاضطلاع بعملية حكومية دولية معززة تتسم بمزيد من الفعالية ويشارك فيها جميع الأطراف، بهدف متابعة التمويل الموجه إلى التنمية؛

(ج) النظر في تعزيز الترتيبات المؤسسية الرامية إلى النهوض بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، بما في ذلك لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية؛

(د) القيام، بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز، باستعراض تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين الأمم المتحدة وتلك المؤسسات، مع التركيز بوجه خاص على تحسين التعاضد والتعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، وعلى الفرص المتاحة للمساهمة في تعزيز ولاية كل منها؛

(هـ) النظر في إمكانية إنشاء فريق خبراء مخصص للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وتأثيرها في التنمية وتقديم توصيات إلى الجمعية العامة في هذا الشأن. ويمكن لهذا الفريق أن يقدم الخبرات والتحليلات الفنية المستقلة التي من شأنها أن تساهم في توفير أساس يسترشد به في العمل وصنع القرار السياسي على الصعيد الدولي وتعزيز تبادل الحوار والآراء على نحو بناء بين صانعي السياسات والأكاديميين والمؤسسات والمجتمع المدني.

٥٧ - ونطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقارير بصفة منتظمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن أعمال فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية.

٥٨ - وندعو منظمة العمل الدولية إلى تقديم "الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل" الذي اعتمد في الدورة الثامنة والتسعين لمؤتمر العمل الدولي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية التي تعقد في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٩ والذي يهدف إلى العمل على تحقيق الانتعاش من الأزمة من خلال توفير فرص عمل مكثفة، بالاستناد إلى برنامج توفير فرص العمل الكريم وإلى إيجاد نمط من النمو المستدام.

٥٩ - ونشجع الاتحاد البرلماني الدولي على مواصلة المساهمة في تطوير الإجراءات المتخذة على الصعيد العالمي لمواجهة الأزمة.

القرار ٢*

وثائق تفويض الممثلين في المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية

إن المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية

وقد نظر في تقرير لجنة وثائق التفويض والتوصية الواردة فيه،

يوافق على تقرير لجنة وثائق التفويض.

* أُخذ في الجلسة العامة العاشرة، في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وللاطلاع على النقاش انظر الفصل الخامس.

الفصل الثاني

الحضور وتنظيم الأعمال

ألف - موعد المؤتمر ومكان انعقاده

١ - عُقد المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية في مقر الأمم المتحدة، في نيويورك، في الفترة من ٢٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٣/٢٧٧ ومقرر الجمعية العامة ٦٣/٥٥٦. وعقد المؤتمر ١٠ جلسات عامة (من الأولى إلى العاشرة).

باء - الحضور

٢ - كانت الدول التالية والجماعة الأوروبية ممثلة في المؤتمر: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إريتريا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، بالاو، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركمانستان، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، توفالو، تونس، تونغا، تيمور - ليشتي، جامايكا، الجبل الأسود، الجزائر، جزر البهاما، جزر القمر، جزر سليمان، جزر مارشال، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية تترانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، دومينيكا، الرأس الأخضر، رواندا، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتيس ونيفيس، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، سيشيل، شيلي، صربيا، الصومال، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا الاستوائية، فانواتو، فرنسا، الفلبين، فترويلا (جمهورية - البوليفارية)، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، قبرغيزستان، كازاخستان،

الكامبيرون، الكرسي الرسولي، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لايتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، موناكو، ميانمار، ناميبيا، ناورو، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، اليونان.

٣ - وكانت فلسطين ومنظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة ممثلتين.

٤ - وكانت أمانات اللجان الإقليمية التالية ممثلة: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا.

٥ - وكانت هيئات وبرامج الأمم المتحدة التالية ممثلة: الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)؛ وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومركز التجارة الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأغذية العالمي.

٦ - وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الطيران المدني الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق النقد الدولي، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة السياحة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية.

٧ - وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة: الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، والجماعة الكاريبية، ومنظومة التكامل لأمريكا الوسطى، والصندوق المشترك للسلع الأساسية، والكومنولث، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، والصندوق العالمي للتضامن الرقمي، والمحكمة الجنائية الدولية، والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، والمنظمة الدولية للهجرة، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، والمنظمة الدولية للبلدان الناطقة

- بالفرنسية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومركز الجنوب.
- ٨ - أما الكيانات الأخرى التي تلقت دعوة دائمة وشاركت بصفة مراقب فهي: لجنة الصليب الأحمر الدولية والاتحاد البرلماني الدولي.
- ٩ - وحضر المؤتمر عدد كبير من كيانات ومنظمات قطاع الأعمال التي كانت معتمدة لدى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية أو عملية متابعته، بما في ذلك مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري.
- ١٠ - وحضر المؤتمر كذلك العديد من المنظمات غير الحكومية التي لها مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأيضا تلك التي كانت معتمدة لدى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية أو لدى عملية متابعته، بما في ذلك مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري.

جيم - افتتاح المؤتمر

- ١١ - افتتح الأمين العام للأمم المتحدة المؤتمر في ٢٤ حزيران/يونيه.

دال - انتخاب رئيس المؤتمر

- ١٢ - عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٣/٢٧٧، انتخب المؤتمر بالتزكية، ميغيل ديسكوتو بروكمان، رئيس الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، رئيساً للمؤتمر.

هاء - إقرار النظام الداخلي

- ١٣ - في الجلسة الأولى المعقودة في ٢٤ حزيران/يونيه، أقر المؤتمر النظام الداخلي المؤقت (A/CONF.214/2)، على نحو ما أوصت به الجمعية العامة في مقررها ٦٣/٥٥٥.

واو - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

- ١٤ - في الجلسة الأولى المعقودة في ٢٤ حزيران/يونيه، أقر المؤتمر جدول الأعمال المؤقت (A/CONF.214/1)، على نحو ما أوصت به الجمعية العامة في مقررها ٦٣/٥٥٥.

١ - افتتاح المؤتمر.

٢ - انتخاب الرئيس.

٣ - إقرار النظام الداخلي.

- ٤ - إقرار جدول الأعمال والمسائل التنظيمية الأخرى.
- ٥ - انتخاب أعضاء المكتب فيما عدا الرئيس.
- ٦ - تنظيم الأعمال، بما في ذلك إنشاء اللجنة الرئيسية.
- ٧ - وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر:
 - (أ) تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض؛
 - (ب) تقرير لجنة وثائق التفويض.
- ٨ - مناقشة عامة بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية:
 - (أ) تبادل عام للآراء بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية؛
 - (ب) النظر في مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر.
- ٩ - اجتماعات مائدة مستديرة حوارية في إطار الموضوع العام "دراسة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المتفاقمة وتأثيرها في التنمية والتغلب عليها"، مع التركيز على المسائل الرئيسية المعروضة أمام المؤتمر:
 - (أ) الآثار الحالية والمستقبلية للأزمة في مجالات عدة، من بينها العمالة والتجارة والاستثمار والتنمية، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً والأهداف الإنمائية للألفية (اجتماع المائدة المستديرة ١)؛
 - (ب) اتخاذ إجراءات منسقة وتعاونية وتدابير ملائمة للتخفيف من أثر الأزمة في التنمية (اجتماع المائدة المستديرة ٢)؛
 - (ج) دور الأمم المتحدة ودورها الأعضاء في المناقشات الدولية الجارية بشأن إصلاح النظام والهيكل الماليين والاقتصاديين الدوليين وتعزيزهما (اجتماع المائدة المستديرة ٣)؛
 - (د) مساهمات - جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في التصدي للأزمة (اجتماع المائدة المستديرة ٤).
- ١٠ - اعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر.
- ١١ - اعتماد تقرير المؤتمر.

زاي - انتخاب أعضاء المكتب فيما عدا الرئيس

١٥ - في الجلسة الأولى المعقودة في ٢٤ حزيران/يونيه، انتخب المؤتمر نواب الرئيس التالية أسماؤهم، وذلك استنادا إلى تكوين مكتب الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين: الاتحاد الروسي والأرجنتين وإسبانيا وأفغانستان والبرتغال وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وتوغو وجامايكا وجزر سليمان وجمهورية مولدوفا ورواندا والصين والعراق وفرنسا وقيرغيزستان والكاميرون ومصر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ومنغوليا وميانمار وناميبيا والنيجر ونيجيريا وهندوراس وهنغاريا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية.

حاء - انتخاب المقرر العام

١٦ - في الجلسة الأولى المعقودة في ٢٤ حزيران/يونيه، انتخب المؤتمر ماجد عبد العزيز (مصر) مقورا عاما له.

طاء - تنظيم الأعمال، بما في ذلك إنشاء اللجنة الرئيسية

١٧ - في الجلسة الأولى المعقودة في ٢٤ حزيران/يونيه، أقر المؤتمر تنظيم الأعمال الوارد في مذكرة الأمانة العامة بشأن المسائل التنظيمية والإجرائية (A/CONF.214/5).

١٨ - وفي الجلسة الأولى أيضا، أقر المؤتمر الجدول الزمني المقترح لأعماله (A/CONF.214/5، المرفق).

ياء - وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر

١٩ - في الجلسة الأولى المعقودة في ٢٤ حزيران/يونيه، تقرر، بناء على اقتراح من الرئيس، أن يستند تكوين لجنة وثائق التفويض إلى تكوين لجنة وثائق التفويض التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والستين، على النحو التالي: الاتحاد الروسي، وبوتسوانا، وسانت كيتس ونيفس، والصين، وقبرص، ولكسمبرغ، والمكسيك، وموزامبيق، والولايات المتحدة الأمريكية.

الفصل الثالث

مناقشة عامة بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية

ألف - تبادل عام للآراء

١ - في إطار البند ٨ (أ) من جدول الأعمال، أجرى المؤتمر، في جلساته من الأولى إلى السابعة، المعقودة في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، تبادلًا عامًا للآراء بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية.

٢ - وفي الجلسة الأولى، المعقودة في ٢٤ حزيران/يونيه، أدلى ببيانات استهلاكية كل من رئيس المؤتمر والأمين العام للأمم المتحدة .

٣ - وفي الجلسة الأولى أيضاً، أدلى ببيانات خلال التبادل العام للآراء كل من إيساتو نغي - سعيدي، نائبة الرئيس ووزيرة الدولة لشؤون المرأة في غامبيا؛ وأريستيدس ميخيا كارانزا، نائب رئيس هندوراس؛ وجويس موجورو، نائبة رئيس زمبابوي؛ ودين بارو، رئيس الوزراء ووزير المالية في بليز (باسم الجماعة الكاريبية)؛ وميركو سفيتكوفيتش، رئيس وزراء صربيا؛ ونيكولا سبيرييتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك؛ وتيلمان توماس، رئيس وزراء غرينادا.

٤ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات كل من أليكسي كودرين، نائب رئيس الوزراء ووزير مالية الاتحاد الروسي؛ وثنغلون سيسوليث، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية؛ وسوزان رايس، عضو مجلس الوزراء والممثلة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة؛ وهيلينا بامباسوفا، نائبة وزير خارجية الجمهورية التشيكية (باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان التي ضمت صوفا إلى البيان)؛ ونغوزي أوكونجو - إيويلا، المدير العام للبنك الدولي.

٥ - وفي الجلسة الثانية، المعقودة في ٢٤ حزيران/يونيه، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها كل من بيرت كوندرس، وزير التعاون الإنمائي في هولندا؛ وكينيث باو، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة الخارجية في جامايكا؛ وخوسيه لويس غوتيريس، نائب رئيس وزراء تيمور - ليشتي؛ وإرنستو كورديرو أرويو، وزير التنمية الاجتماعية في المكسيك (باسم مجموعة ريو)؛ وديبو موني، وزيرة خارجية بنغلاديش (باسم أقل البلدان نمواً)؛ ومايتي نكوانا - ماشاباني، وزيرة العلاقات الدولية والتعاون في جنوب أفريقيا؛ وستيف أبانا، وزير التنمية الوطنية وتنسيق المعونة في جزر سليمان (باسم مجموعة دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ)؛ ولو دوك ثوي، الوزير، ورئيس اللجنة الوطنية للإشراف المالي في

فيت نام؛ و كارلوس موراليس ترونكوسو، وزير العلاقات الخارجية في الجمهورية الدومينيكية؛ ورودريغو الميركا دياز، وزير التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي في كوبا؛ ويانغ جياتشي وزير خارجية الصين؛ وزيفارغو لاينغ، وزير الدولة للمالية في جزر البهاما؛ وأشي سينه، وزير المالية في غيانا؛ ومارك مالوك براون، وزير الدولة لشؤون أفريقيا وآسيا والأمم المتحدة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ وجواو غوميس كرافينهو، وزير الدولة للشؤون الخارجية والتعاون في البرتغال.

٦ - وفي الجلسة الثالثة، المعقودة في ٢٥ حزيران/يونيه، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها كل من رافايل كوريا، رئيس إكوادور؛ ورالف غونسالفيس، رئيس الوزراء، وزير المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية في سان فنسنت وجزر غرينادين؛ وستفنسون كينغ، رئيس الوزراء في سانت لوسيا؛ وبيتر باور، وزير التنمية الخارجية في أيرلندا؛ ودارسي بويس، وزير الدولة، وزير المالية والاستثمار والاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة في بربادوس؛ وهايدي ماري فيتشوريك - زويل، الوزيرة الاتحادية للتعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في ألمانيا؛ وسيد سالم رضا، الوزير ومحافظ البنك المركزي في باكستان؛ وبافو فايرين، وزير التنمية والتجارة في فنلندا؛ وأورماس بايت، وزير الخارجية في إستونيا؛ وغاميني لكشمان بيريس، وزير تنمية الصادرات والتجارة الدولية في سري لانكا؛ وداتوك أحمد حسني حنظلة، وزير المالية في ماليزيا؛ وبرينيت كاور، وزيرة الدولة للشؤون الخارجية في الهند؛ وصلاح الدين مزوار، وزير المالية والاقتصاد في المغرب؛ وهكتور ميغيل دادا هيريزي، وزير الاقتصاد في سلفادور؛ ومانويل تشانغ، وزير المالية في موزامبيق.

٧ - وفي الجلسة العامة الرابعة، المعقودة في ٢٥ حزيران/يونيه، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها كل من جان أسيلبورن، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون الهجرة في لكسمبرغ؛ وألبرتو خوسيه غيفارا، وزير مالية نيكاراغوا؛ وهاكون غولبراندسن، وزير التنمية الدولية في النرويج؛ ونوبوهيدي مينوريكاوا، نائب وزير الخارجية للشؤون البرلمانية في اليابان؛ وإدريس الجزائري، المبعوث الخاص لرئيس الجزائر؛ وفوزي الحنيف، محافظ الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية؛ وهمفري هلدنبرغ، وزير مالية سورينام؛ وعبيد حميد الطائر، وزير الدولة للشؤون المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ وريشار ديزيري فيينينا، وزير الاقتصاد والصناعة في مدغشقر؛ وألريتش نيكولاس، وزير خارجية هاييتي؛ وأغوستو دا سيلفا توماس، وزير الدولة للتخطيط ووزير المالية في أنغولا؛ ووايكليف أمبتسا أوبارانيا، وزير الدولة للتخطيط في كينيا؛ ومارتن داهيندن، وزير خارجية سويسرا؛ ومحمد العرابي، نائب وزير الخارجية للعلاقات الاقتصادية والتعاون الدولي في مصر؛ وكاك - سو شين، نائب وزير الخارجية والتجارة في جمهورية كوريا؛ وشمس

الدين عثمان، نائب الوزير باللجنة الوطنية للتخطيط في نيجيريا؛ وبراديت فاتارابراسيت، نائب وزير المالية في تايلند؛ وأوسكار إرسمو فيلاسكيز، نائب وزير الاستثمار في غواتيمالا؛ وثريا رودريغيز، نائبة وزير التعاون الدولي من أجل التنمية في إسبانيا.

٨ - وفي الجلسة العامة الخامسة، المعقودة في ٢٥ حزيران/يونيه، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها كل من أناتولي ماكسيوتا، النائب الأول لوزير الاقتصاد في أوكرانيا؛ ولازلو فاركوني، وزير الدولة بوزارة خارجية هنغاريا؛ وأولغا ألغايروفا، وزيرة الدولة للشؤون الخارجية في سلوفاكيا؛ وأندريه بينيديتش، المدير العام للشؤون المتعددة الأطراف والشؤون العالمية في وزارة الخارجية بسلوفينيا؛ وستيفانو مانسيرييسي، المدير العام للتنمية في الجماعة الأوروبية؛ وتشارلز موتاليموا، الأمين الدائم للتخطيط في جمهورية تنزانيا المتحدة؛ وجورج أبوا، مدير إدارة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية بوزارة الخارجية في كوت ديفوار؛ وعبد الرحمن المفضي، الممثل المقيم للمملكة العربية السعودية لدى البنك الدولي؛ وجياندمينيكو ماغليانو، مدير الإدارة العامة للتعاون الاقتصادي بوزارة خارجية إيطاليا؛ وجون ماكني، رئيس وفد كندا (وأيضاً باسم أستراليا ونيوزيلندا)؛ وديلانو فرانك بارت، رئيس وفد سانت كيتس ونيفيس؛ وميشيل تومو مونتي، رئيس وفد الكاميرون؛ وعلي إيويغا فيتوري الياسيا، رئيس وفد ساموا؛ وتشارلز ثباني نتواغايا، رئيس وفد بوتسوانا؛ وبرغانيم آتيموفا، رئيسة وفد كازاخستان؛ ومارتي م. ناتالغاوا، رئيس وفد إندونيسيا؛ وكلوديا بلوم، رئيسة وفد كولومبيا؛ وباقي إيلكين، رئيس وفد تركيا؛ وغونسالو غوتيريث، رئيس وفد بيرو؛ وكريستيان ويناويسر، رئيس وفد ليختنشتاين.

٩ - وفي الجلسة العامة السادسة، المعقودة في ٢٦ حزيران/يونيه، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها كل من سلسو أموريث، وزير خارجية البرازيل؛ وراينهولد لوباتكا، وزير الدولة بالوزارة الاتحادية للمالية في النمسا؛ وباولا كينتانا، وزيرة التخطيط في شيلي (باسم اتحاد أمم أمريكا الجنوبية)؛ وكارنيت فلوغ، مديرة إدارة البحوث في مصرف إسرائيل؛ ومارلين موزس، رئيسة وفد ناورو (باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ)؛ وعمر داوو، رئيس وفد مالي (باسم مجموعة أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية)؛ وهيلاريو ج. دافيد، رئيس وفد الفلبين؛ ومحمد خزاعي، رئيس وفد جمهورية إيران الإسلامية؛ وكبير مونيونغاندا مبوندي، رئيس وفد ناميبيا؛ وجان - مورييس ريبير، رئيس وفد فرنسا؛ وناصر عبد العزيز النصر، رئيس وفد قطر؛ وخورخي أورينا، رئيس وفد كوستاريكا؛ ونواف سلام، رئيس وفد لبنان؛ ومراد عسكروف، رئيس وفد أوزبكستان؛ وبشار جعفري، رئيس وفد الجمهورية العربية السورية؛ وجيل نوغيس، رئيس وفد موناكو؛ وعبد الرحمن محمد شلقم، رئيس وفد الجماهيرية العربية الليبية؛ وأحمد خليل، رئيس وفد ملديف.

١٠ - وفي الجلسة العامة السابعة، المعقودة في ٢٦ حزيران/يونيه، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها كل من علي رودريغيز، وزير الاقتصاد والمالية لجمهورية فنزويلا البوليفارية؛ ودانيال د. بوديني، رئيس وفد سان مارينو؛ وبول بادجي، رئيس وفد السنغال؛ وفانو غوبالا مينون، رئيس وفد سنغافورة؛ وسيمون مبوزو، وزير الصناعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وخوسيه لويس كانسيلا، رئيس وفد أوروغواي؛ ويان غرولز، رئيس وفد بلجيكا؛ وخورخي أرغويو، رئيس وفد الأرجنتين؛ وانغستيسينغ أوشير، رئيس وفد منغوليا؛ وروبله أولهايه، رئيس وفد جيوتي؛ وناريندر كاكار، المراقب الدائم عن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة.

١١ - وفي الجلسة العامة الثامنة، المعقودة في ٢٩ حزيران/يونيه، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها كل من ريمون سيرج بالي، رئيس وفد الكونغو؛ وبابلو سولون - روميرو، رئيس وفد دولة بوليفيا المتعددة القوميات؛ وسراج الدين م. أصلوف، رئيس وفد طاجيكستان؛ وجويل موسى نغليكو، رئيس وفد سوازيلند؛ وجلال سنوسي، رئيس وفد تونس؛ ولزي كوجو كريستيان، رئيس وفد غانا؛ وأرايا دستا، رئيس وفد إريتريا؛ ويافيل فرنسيس لانوزا، رئيس وفد بنما؛ ونيجاش كبريت بوتورا، رئيس وفد إثيوبيا؛ وأنطونيو بدرو مونتيرو ليما، رئيس وفد الرأس الأخضر؛ وألكسندرو كوجبا، رئيس وفد جمهورية مولدوفا؛ وأندريه دابكيوناس، رئيس وفد بيلاروس؛ وغونر بالسن، رئيس وفد آيسلندا؛ وأدريان نيريتاني، رئيس وفد ألبانيا.

١٢ - وفي الجلسة العامة التاسعة، المعقودة في ٢٩ حزيران/يونيه، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها كل من زاهر تانين، رئيس وفد أفغانستان؛ وسين سون هو، رئيس وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛ وكبير الأساقفة سيليستينو ميغليوري، رئيس وفد الكرسي الرسولي؛ ونيفين يوريكا، رئيس كرواتيا؛ ونيويسا بافكوفيتش، رئيس وفد الجبل الأسود؛ ومحمد ف. العلاف، رئيس وفد الأردن؛ وعبد الرحيم ولد حضرمي، رئيس وفد موريتانيا؛ ومادهو رامان أشاريا، رئيس وفد نيبال؛ وستيف ديك تينيسون ماتينجي، رئيس وفد ملاوي؛ ومارينا أنيت فاليري، رئيسة وفد ترينيداد وتوباغو؛ ورياض منصور، المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة؛ وعلي مشومو، المدير الإداري للصندوق المشترك للسلع الأساسية وممثل الاتحاد البرلماني الدولي.

١٣ - وفي الجلسة العامة العاشرة، المعقودة في ٣٠ حزيران/يونيه، استمع المؤتمر إلى بيانات كل من أحمد العبيد، المراقب عن الاتحاد الأفريقي؛ وأندريس ليدن، رئيس وفد السويد؛ وماسيمو تومازولي، المراقب الدائم عن المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية.

باء - النظر في مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر

١٤ - في الجلسة العامة الأولى، المعقودة في ٢٤ حزيران/يونيه، قرر المؤتمر أن يتم تناول البند ٨ (ب) من جدول الأعمال "النظر في مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر" مباشرة في الجلسة العامة الختامية بعد ظهر يوم الجمعة ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩*.

* للاطلاع على اعتماد الوثيقة الختامية، انظر الفصل السادس.

الفصل الرابع

اجتماعات الموائد المستديرة التحوارية

١ - وفقاً لمقرر المؤتمر المتعلق بالمسائل التنظيمية والإجرائية الواردة في الوثيقة A/CONF.214/5، عقدت أربعة اجتماعات موائد مستديرة تحاورية تحت الموضوع العام ”دراسة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المتفاقمة وتأثيرها في التنمية والتغلب عليها“، على النحو التالي:

اجتماع المائدة المستديرة ١

(٢٤ حزيران/يونيه، بعد الظهر)

دور الأمم المتحدة ودورها الأعضاء في المناقشات الدولية الجارية بشأن إصلاح النظام والهيكل الماليين والاقتصاديين الدوليين وتعزيزهما

اجتماع المائدة المستديرة ٢

(٢٥ حزيران/يونيه، صباحاً)

اتخاذ إجراءات منسقة وتعاونية وتدابير ملائمة للتخفيف من أثر الأزمة في التنمية

اجتماع المائدة المستديرة ٣

(٢٥ حزيران/يونيه، بعد الظهر)

الآثار الحالية والمستقبلية للأزمة على مجالات عدة من بينها العمالة والتجارة والاستثمار والتنمية، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً والأهداف الإنمائية للألفية

اجتماع المائدة المستديرة ٤

(٢٦ حزيران/يونيه، صباحاً)

مساهمات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في التصدي للأزمة

٢ - ويرد أدناه سرد لوقائع اجتماعات المائدة المستديرة.

اجتماع المائدة المستديرة ١

دور الأمم المتحدة ودورها الأعضاء في المناقشات الدولية الجارية بشأن إصلاح النظام والهيكل الماليين والاقتصاديين الدوليين وتعزيزهما

٣ - اشترك في رئاسة اجتماع المائدة المستديرة ١ ديفيد تومسون، رئيس وزراء بربادوس، وميركو سفيتكوفيتش، رئيس وزراء صربيا.

٤ - وقدم المحاورون التالية أسماؤهم عروضاً: جوزيف ستيجليتز، رئيس لجنة الخبراء التي شكلها رئيس الجمعية العامة والمعنية بإصلاحات النظام النقدي والمالي الدولي؛ ونغوزي أوكونجو - إيويلا، المدير العام للبنك الدولي؛ وأليسيا بارسينا، وكيل الأمين العام والأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وأندريه بوغروف، المدير الإداري وعضو مجلس الإدارة لشركة إنتيروس والممثل المقيم السابق للاتحاد الروسي والمدير التنفيذي وعضو مجلس الإدارة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير؛ ويو يونغدينغ، المدير السابق لمعهد العلوم الاقتصادية والسياسية العالمية بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية والعضو السابق للجنة السياسات النقدية بالمصرف الشعبي للصين.

٥ - وأبدى تعليقات وطرح أسئلة كل من:

(أ) ممثلو ماليزيا، والجمهورية التشيكية (باسم الاتحاد الأوروبي)، وكوبا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجزر البهاما، وغانا، والهند، وغيانا، وكوت ديفوار، والمملكة العربية السعودية، والسويد، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والنرويج، وباربادوس، وإندونيسيا، والولايات المتحدة الأمريكية، والصين؛

(ب) المؤسسات صاحبة المصلحة التالية المشاركة في النقاش: منظمة التجارة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛

(ج) منظمات المجتمع المدني التالية المشاركة في النقاش: منظمة الرصد الاجتماعي (Social Watch) ومنظمة اليوبيل الجنوبي (Jubilee South)؛

(د) المشاركون التالي من قطاع الأعمال التجارية: منتدى المعايير الإلكترونية (باسم اللجنة التوجيهية للقطاع الخاص).

٦ - ورد المحاورون على التعليقات والأسئلة التي أثارت. وأدلى الرئيس المشاركون اجتماع المائدة المستديرة، ميركو سفيتكوفيتش، بملاحظات ختامية.

٧ - ويرد موجز المناقشة في اجتماع المائدة المستديرة ١ بالمرفق الثاني.

اجتماع المائدة المستديرة ٢

اتخاذ إجراءات منسقة وتعاونية وتدابير ملائمة للتخفيف من أثر الأزمة في التنمية

٨ - اشترك في رئاسة اجتماع المائدة المستديرة ٢ تونغلون سيسوليت، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجان أسيلبورن، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون الهجرة في لكسمبرغ.

٩ - وأدلى ببيانات المحاورون التالية أسماؤهم: سوباشاي بانتشباكدي، الأمين العام للاونكتاد؛ ونولين هايزر، الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ ومارتن كوهلر، المدير التنفيذي لمركز الجنوب؛ وروبرت جونسون، كبير الاقتصاديين السابق في اللجنة المصرفية لمجلس الشيوخ في الولايات المتحدة والاقتصادي الرئيسي الأسبق في لجنة الميزانية لمجلس الشيوخ في الولايات المتحدة؛ وياغا فينوغبال ريدي، المحافظ السابق للمصرف الاحتياطي للهند.

١٠ - وأبدى تعليقات وطرح أسئلة ممثلو كل من ممثلو الهند، وغابون، وبنغلاديش، والجمهورية التشيكية (باسم الاتحاد الأوروبي)، وجمهورية كوريا، وغانا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، ومدغشقر، والولايات المتحدة، وكوت ديفوار، وإندونيسيا، والكونغو.

١١ - ورد المحاورون على التعليقات والأسئلة التي أثيرت. وأعلن الرئيس المشارك، سيسوليت، اختتام اجتماع المائدة المستديرة ٢.

١٢ - ويرد موجز المناقشة التي دارت في اجتماع المائدة المستديرة ٢ في المرفق الثاني.

اجتماع المائدة المستديرة ٣

الآثار الحالية والمستقبلية للأزمة في مجالات عدة، من بينها العمالة والتجارة والاستثمار والتنمية، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا والأهداف الإنمائية للألفية

١٣ - اشترك في رئاسة اجتماع المائدة المستديرة ٣، ديغو بورخا، وزير تنسيق السياسات الاقتصادية في إكوادور، وبيرت كوندرس، وزير التعاون الإنمائي في هولندا.

١٤ - وأدلى ببيانات المحاورون التالية أسماؤهم: نافانيثيم بيلاي، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛ وشا زوكانغ، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ وعبد الله جانيه، وكيل الأمين العام والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ وفالنتين روغواييزا، نائب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية؛ وستيفن بيرسي، مدير إدارة تكامل

السياسات. بمنظمة العمل الدولية؛ وفرانسوا أوتار، الأستاذ الفخري بجامعة لوفان الكاثوليكية (بلجيكا) ومؤسس مركز القارات الثلاث (نيو لوفان).

١٥ - وأبدى تعليقات وطرح أسئلة كل من:

(أ) ممثلو إندونيسيا، وغابون، وإثيوبيا، وغواتيمالا، وكوت ديفوار، والولايات المتحدة الأمريكية، والهند، والصين، والجمهورية التشيكية (باسم الاتحاد الأوروبي)، وإيطاليا، وبنن، وتركيا، والكرسي الرسولي وكذلك المراقب عن المنظمة الدولية للهجرة.

(ب) المشاركون التالون من المجتمع المدني: النداء العالمي للعمل على مكافحة الفقر وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية المعنية بالتنمية وشبكة المنظمات النسائية 'نساء في التنمية، أوروبا'.

١٦ - ورد المحاورون على التعليقات والأسئلة التي أثيرت. وأدلى الرئيس المشارك، كوندريس بتعليقات ختامية.

١٧ - ويرد موجز المناقشة التي دارت في اجتماع المائدة المستديرة ٣ في المرفق الثاني.

اجتماع المائدة المستديرة ٤

مساهمات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في التصدي للأزمة

١٨ - اشترك في رئاسة اجتماع المائدة المستديرة ٤، رالف إ. غونسالفيس، رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين، وديبو موني، وزير خارجية بنغلاديش.

١٩ - وأدلى ببيانات المحاورون التالية أسماؤهم: هيلين كلارك، مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وثريا عبید، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ ومانويل أراندا دا سيلفا، نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي؛ وهيلده ف. جونسون، نائبة المديرة التنفيذية لليونيسيف؛ وبدرو باييز، وزير التنسيق الاقتصادي الأسبق في إكوادور وعضو لجنة الخبراء التابعة لرئيس الجمعية العامة.

٢٠ - وأبدى تعليقات وطرح أسئلة كل من:

(أ) ممثلو بربادوس، والصين، وبنغلاديش، والهند، والجمهورية التشيكية (باسم الاتحاد الأوروبي)، وبنن، وأستراليا، وإندونيسيا، والولايات المتحدة، وكوت ديفوار وغانا والسويد واليابان؛

(ب) المشاركون من الأطراف المؤسسية صاحبة المصلحة التالية: برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومركز التجارة الدولية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والاتحاد الدولي للاتصالات؛

(ج) المشاركون التاليون من المجتمع المدني: التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين؛

(د) المشاركون التاليون المنتمين إلى قطاع الأعمال التجارية: لجنة القطاع الخاص التوجيهية المعنية بتمويل التنمية.

٢١ - ورد المحاورون على التعليقات والأسئلة التي أثيرت. وأدلى الرئيس المشارك، موني، بملاحظات ختامية.

٢٢ - ويرد موجز المناقشة التي دارت في اجتماع المائدة المستديرة ٤ في المرفق الثاني.

الفصل الخامس

تقرير لجنة وثائق التفويض

١ - عين المؤتمر، في جلسته العامة الأولى المعقودة في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، ووفقا للمادة ٤ من نظامه الداخلي، لجنة وثائق تفويض تتألف من نفس الأعضاء الذين تتألف منهم لجنة وثائق التفويض للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والستين وهم: الاتحاد الروسي وبتسوانا وسانت كيتس ونيفيس والصين وقبرص ولكسمبرغ والمكسيك وموزامبيق والولايات المتحدة الأمريكية.

٢ - وعقدت لجنة وثائق التفويض اجتماعا واحدا في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

٣ - وانتُخب تشارلز إنتواغي (بتسوانا) رئيسا للجنة بالإجماع.

٤ - وكان معروضا على اللجنة مذكرة من أمانة المؤتمر مؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بشأن وثائق تفويض ممثلي الدول والجماعة الأوروبية لدى المؤتمر. وأدلى الأمين العام المساعد للشؤون القانونية ببيان بشأن المذكرة التي أعدها أمانة المؤتمر قام خلاله، ضمن جملة أمور، باستكمال المذكرة لكي تتضمن إشارات إلى وثائق التفويض والرسائل التي وردت بعد إعدادها.

٥ - وكما ذكر في الفقرة ١ من المذكرة وفي البيان المتصل بها، وردت منذ انعقاد اجتماع لجنة التفويض وثائق تفويض رسمية بالشكل المطلوب في المادة ٣ من النظام الداخلي للمؤتمر من ممثلين لدى المؤتمر من الدول الـ ٤٨ التالية والجماعة الأوروبية: الأردن، وأرمينيا، وإستونيا، وألبانيا، وأوزبكستان، وأيسلندا، والبرازيل، والبرغال، وبلغاريا، وبلير، وبولندا، وبيلاروس، وتركمانيستان، وتشاد، والجزائر، وجزر البهاما، والجمهورية التشيكية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجنوب أفريقيا، والداغمر، وزمبابوي، وسان مارينو، وسانت فنست وجزر غرينادين، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسودان، والسويد، وسويسرا، وسيشيل، وعمان، وفنلندا، وفيجي، وقبرص، والكرسي الرسولي، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليبيريا، ومالطة، وموريشيوس، وموزامبيق، وموناكو، وميانمار، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا، واليونان.

٦ - وكما ذكر في الفقرة ٢ من المذكرة وفي البيان المتصل بها، وردت إلى الأمين العام للأمم المتحدة منذ انعقاد اجتماع لجنة وثائق التفويض معلومات بشأن تعيين ممثلين للدول لدى المؤتمر في صورة برقيات أو عن طريق الفاكس من رؤساء الدول أو الحكومات

أو وزراء الخارجية أو بوساطة رسائل أو مذكرات شفوية من البعثات المعنية، وذلك من الدول الـ ١٣٨ التالية: الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، والأرجنتين، وإريتريا، وإسبانيا، وأستراليا، وإسرائيل، وأفغانستان، وإكوادور، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأنتيغوا وبربودا، وأندورا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوغندا، وأوكرانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وأيرلندا، وإيطاليا، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وباكستان، وبالاو، والبحرين، وبربادوس، وبروني دار السلام، وبلجيكا، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، وبوتان، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، والبوسنة والهرسك، وبوليفيا (جمهورية - المتعددة القوميات)، وبيرو، وتايلند، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، وتوفالو، وتونس، وتونغا، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، والجزل الأسود، وجزر القمر، وجزر سليمان، وجزر مارشال، والجمهورية العربية الليبية، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وجيبوتي، ودومينيكا، والرأس الأخضر، ورواندا، ورومانيا، وزامبيا، وساموا، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وسري لانكا، والسلفادور، وسلوفاكيا، والسنغال، وسوازيلند، وسورينام، وسيراليون، وشيلي، وصربيا، والصومال، والصين، وطاجيكستان، والعراق، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغرينادا، وغواتيمالا، وغيانا، وغيانا، وغيانا الاستوائية، وفانواتو، وفرنسا، والفلبين، وفيت نام، وقطر، وفترولا، وقيرغيزستان، وكازاخستان، وكرواتيا، وكمبوديا، وكندا، وكوبا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكونغو، والكويت، وكينيا، ولبنان، ولبنان، وليتوانيا، وليختنشتاين، وليسوتو، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وملاوي، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وموريتانيا، وناميبيا، وناورو، والنرويج، والنمسا، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، ونيكاراغوا، وهايتي، والهند، وهندوراس، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليمن.

٧ - وكما ذكر في الفقرة ٣ من المذكرة وفي البيان المتصل بها، لم تبلغ الدول التسع التالية، منذ انعقاد اجتماع لجنة وثائق التفويض، الأمين العام للمؤتمر رسمياً بأية معلومات بشأن ممثليها لدى المؤتمر: أذربيجان، وتوغو، وجزر كوك، وسان تومي وبرينسيبي، وغيانا - بيساو، والكاميرون، وكيريباس، وولايات ميكرونيزيا الموحدة، ونيوي.

٨ - وقررت اللجنة قبول وثائق تفويض ممثلي جميع الدول المدرجة في المذكرة المشار إليها أعلاه والبيان المتصل بها والجماعة الأوروبية، على أن يكون مفهوماً أن وثائق التفويض

الرسمية لممثلي الدول المشار إليها في الفقرتين ٧ و ٨ أعلاه سُترسل إلى الأمين العام للأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن.

٩ - واعتمدت اللجنة مشروع القرار التالي دون تصويت:

”إن لجنة وثائق التفويض،

وقد فحصت وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية المشار إليها في مذكرة أمانة المؤتمر المؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩،

تقبل وثائق تفويض ممثلي الدول المعنية والجماعة الأوروبية المشار إليها في المذكرة الآتفة الذكر“.

١٠ - وقررت اللجنة، دون تصويت، أن توصي المؤتمر باعتماد مشروع قرار.

الإجراءات التي اتخذها المؤتمر

١١ - نظر المؤتمر في جلسته العامة العاشرة المعقودة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، في تقرير لجنة وثائق التفويض (A/CONF.214/6).

١٢ - وأشار رئيس الجمعية العامة، باسم رئيس لجنة وثائق التفويض، إلى أنه منذ انعقاد اجتماع لجنة وثائق التفويض، قدمت أندورا وتركيا والجمهورية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسانت كيتس ونيفيس والسلفادور وشيلي وفرنسا وفيت نام وكوت ديفوار وثائق تفويض رسمية.

١٣ - واعتمد المؤتمر مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة في تقريرها (للاطلاع على النص، انظر الفصل الأول، القرار ٢).

١٤ - ومنذ اعتماد القرار، تلقى الأمين العام للأمم المتحدة وثائق تفويض رسمية من البلدان التالية: إسرائيل وألمانيا وأوروغواي وبربادوس وبروني دار السلام وبوتسوانا والبوسنة والهرسك وبيرو وتايلند وترينيداد و توباغو وجامايكا وسري لانكا والسنغال وسورينام وصربيا وطاجيكستان وغرينادا وغيانا وقطر وكوبا ومالي والمكسيك وملديف والهند. وأبلغت توغو الأمين العام بمذكرة شفوية معلومات بشأن تعيينها ممثلين لدى المؤتمر.

الفصل السادس

اعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر

- ١ - في الجلسة السابعة، المعقودة في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، كان معروضا على المؤتمر مشروع قرار بشأن نتائج المؤتمر (A/CONF.214/L.1).
- ٢ - وفي الجلسة نفسها، اعتمد المؤتمر، بناء على توصية رئيسه، مشروع القرار A/CONF.214/L.1 وأوصى الجمعية العامة بإقراره (للاطلاع على النص انظر الفصل الأول، القرار ١).

الفصل السابع

اعتماد تقرير المؤتمر

- ١ - في الجلسة السابعة، المعقودة في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، عرض المقرر العام مشروع تقرير المؤتمر (A/CONF.214/8).
- ٢ - وفي الجلسة نفسها، اعتمد المؤتمر مشروع التقرير وأذن للمقرر العام بوضعه في صيغته النهائية، وفقا لممارسة الأمم المتحدة، بغية تقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين.

الفصل الثامن

اختتام المؤتمر

- ١ - في الجلسة العاشرة، المعقودة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، أدلى وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ببيان باسم الأمين العام للأمم المتحدة.
- ٢ - وفي الجلسة العاشرة أيضا، أدلى رئيس المؤتمر ببيان وأعلن اختتام المؤتمر.

المرفق الأول

قائمة الوثائق

الرمز	العنوان أو الوصف
A/CONF.214/1	جدول الأعمال المؤقت
A/CONF.214/2	النظام الداخلي المؤقت
A/CONF.214/3	مذكرة من رئيس الجمعية العامة يحيل بها مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر
A/CONF.214/4	تقرير الأمين العام عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها في التنمية
A/CONF.214/5	مذكرة من الأمانة العامة عن المسائل التنظيمية والإجرائية
A/CONF.214/6	تقرير لجنة وثائق التفويض
A/CONF.214/7	[لم يستخدم الرمز]
A/CONF.214/8	مشروع تقرير المؤتمر
A/CONF.214/L.1	مشروع قرار بشأن نتائج المؤتمر
A/CONF.214/INF.1	معلومات للمشاركين
A/CONF.214/INF.2	قائمة بالوفود المشاركة في المؤتمر
A/CONF.214/CRP.1	تقرير لجنة الخبراء التابعة لرئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية
(بالإنكليزية فقط)	بإصلاحات في النظام النقدي، المالي الدولي

المرفق الثاني

مواجز مناقشات الموائد المستديرة

المائدة المستديرة ١

دور الأمم المتحدة ودورها الأعضاء في المناقشات الدولية الجارية بشأن إصلاح النظام والهيكل الماليين والاقتصاديين الدوليين وتعزيزهما

١ - شارك في رئاسة المائدة المستديرة ١ دافيد جون هوارد تومبسون، رئيس وزراء بربادوس، وميركو سفيتكوفيتش، رئيس وزراء صربيا. وقدم المحاورون التالية أسماءهم عروضا: جوزيف ستيجليتز، الأستاذ بجامعة كولومبيا ورئيس لجنة الخبراء التابعة لرئيس الجمعية العامة المعنية بإصلاحات النظام النقدي والمالي الدولي؛ ونغوزي أوكونجو - إيويلا، المدير العامة للبنك الدولي؛ وأليس بارسينا، وكيلة الأمين العام والأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وأندري بوغروف، المدير التنفيذي

وعضو مجلس الإدارة في شركة إنتيروس بالاتحاد الروسي؛ ويو يونغدينغ، المدير السابق لمعهد العلوم الاقتصادية والسياسية العالمية، بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية؛ والعضو السابق في لجنة السياسات النقدية، بالمصرف الشعبي للصين.

٢ - وشدد السيد تومبسون في مستهل بيانه على أثر الأزمة الراهنة، التي تُعتبر أسوأ أزمة منذ الكساد الكبير، على البلدان النامية، وأعلن أن تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية، وبوجه خاص الأهداف الإنمائية للألفية، بات مهددا. كما أن الأزمة قوّضت القدرة على التصدي لتغير المناخ، وأمن الغذاء والطاقة، والحد من الفقر وتلبية الاحتياجات الاجتماعية الأخرى. ويستدعي ما تبع ذلك من فقدان الثقة المتزايد في المؤسسات الدولية، إصلاح نُظم وهياكل الإدارة المالية والاقتصادية الأساسية. وأشار إلى أن المؤتمر العالمي الأول المعني بالشؤون المالية العالمية قد عُقد في عام ١٩٤٤ في بريتون وودز، بمشاركة ٤٤ دولة. ومنذ الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، تجدد النقاش الدولي، في مجموعة البلدان الثمانية، ومجموعة العشرين، ومجلسي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بشأن إصلاح وتعزيز نظام بريتون وودز. لكن غياب الأمم المتحدة عن هذه المناقشات كان فاضحا، وقد صُممت هذه المائدة المستديرة لتناول دور الأمم المتحدة في الإدارة الاقتصادية العالمية، سواء على صعيد التعامل مع الاحتياجات في الأمد القصير أو مع احتياجات التغيير الهيكلي في الأمد الأطول.

٣ - وشدد السيد ستيجليتز على أن الأزمة الراهنة أَلقت الضوء على أن الأنشطة، التي يضطلع بها في منطقة ما من العالم في ظل الاقتصاد العالمين الراهن تترك أثرها على سائر المناطق. فعلى سبيل المثال، نتجت عن عدم قيام الولايات المتحدة وأوروبا بضبط مؤسساكما المالية على النحو الملائم تكاليف على اقتصاد كل منهما، وعلى الاقتصاد العالمي كذلك، بما في ذلك البلدان النامية. وفي ظل مواصلة تحديد السياسات الاقتصادية على المستوى الوطني، يواجه العالم الآن انعكاسات عدم وجود مؤسسة شاملة لإدارة العولمة. ولذا، فإن الطابع العالمي للأزمة يتطلب استجابة عالمية.

٤ - وعلى الرغم من التوافق العام بشأن الحاجة إلى مجموعة من الحوافز، فإن غياب التنسيق يعني مواجهة خطر قيام كل بلد باعتماد حوافز تركز على بلوغ الحد الأقصى من الفوائد المحلية. وقد شعرت لجنة الخبراء بالحاجة الملحة إلى عملية شاملة للجميع لصنع القرار. ولا تقتصر المسألة على مجموعة البلدان الثمانية، أو مجموعة العشرين، وإنما تشمل مجموعة الـ ١٩٢ بلدا في الأمم المتحدة التي ينبغي أن تضطلع بدور مركزي فيها. وكان تقرير اللجنة قد أوصى بإنشاء مجلس عالمي للتنسيق الاقتصادي لتحديد الثغرات في الترتيبات الاقتصادية الحالية والنواقص في أساليب عمل الترتيبات الراهنة. وكخطوة أولى، سيدعو

مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر إلى إنشاء فريق للخبراء معني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها على التنمية.

٥ - وبعد أن أشار إلى افتقار البلدان النامية للموارد وحيز السياسات للمشروع في خطة حوافز ناجحة، قال إن الجهود لمساعدة هذه البلدان جديرة بالثناء، ولكن القسط الأكبر من المساعدة مقدم على شكل ائتمانات. وبالنسبة إلى أقل البلدان نمواً، يثير هذا شواغل إزاء اندلاع أزمة ديون أخرى. وستتطلب هذه الفئة من البلدان منحاً بالإضافة إلى الائتمانات. وثمة حاجة أيضاً لإنشاء تسهيلات ائتمانية جديدة وآليات جديدة للمدفوعات، وإزالة الشروط المسبقة للدورات الاقتصادية، وهي مسألة أخرى جرى تناولها في تقرير اللجنة.

٦ - وأشار إلى أن الأزمة قد ألفت الضوء أيضاً على أهمية إعادة النظر في المبادئ الاقتصادية التي قامت عليها هذه النماذج ومناظير السياسات الأساسية التي رُوج لها نتيجة لذلك، كتحرير أسواق رأس المال والأسواق المالية. لكن ثمة قلقاً أيضاً من ألا تكون الإصلاحات التنظيمية المالية عميقة على نحو كافٍ، أو أن تقوم المصالح الخاصة التي كانت في الماضي وراء التحرير بالضغط باتجاه إصلاحات سطحية بحتة اليوم. وبدأت بعض البلدان من الآن تعرب عن وجهة نظر مفادها أن بعض المصارف كبيرة إلى حد لا تحتمل معه إعادة الهيكلة. واقترحت اللجنة تعزيز القواعد التنظيمية للبلد المضيف وزيادة شفافية ممارسات المحاسبة في مؤسسات الودائع. وفي الأمد الأطول، هناك حاجة إلى تحسين نظم تقليص المخاطر، وإلى آليات أكثر فعالية لإعادة هيكلة الديون السيادية، وإصلاح النظام الاحتياطي العالمي.

٧ - وشددت السيدة أوكونجو - إيوالا على وجوب أن تنظر الدول، في سياق النقاش بشأن الإدارة الاقتصادية والمالية العالمية، في إتاحة مزيد من الفرص للبلدان المنخفضة الدخل وبلدان الأسواق الناشئة لإسماح صوحتها، وأن تنظر في زيادة مساعدتها لها. فلقد تقلصت الإيرادات في البلدان النامية بنحو ٢٠٠ بليون دولار، ويُتوقع أن يقع حوالي ٩٥ مليون شخص في براثن الفقر نتيجة لذلك، فضلاً عن مئات الملايين الآخرين الذين كانوا مصنّفين أصلاً كفقراء. ومن المحتمل وفاة ٢٠٠ ٠٠٠ رضيع آخرين بسبب الأزمة. ولن تلبّى احتياجات الإنفاق الرئيسي على التعليم والصحة والتغذية وبرامج شبكات الأمان الاجتماعية.

٨ - وذكرت أن البنك الدولي يراقب التطورات لمعرفة ما إذا كانت الولايات المتحدة ستواصل الاعتماد على إنفاق المستهلكين المحلي لشحذ اقتصادها، وما إذا كانت الصين ستواصل اعتمادها على الصادرات باعتبارها المحرك الرئيسي لاقتصادها. ومن شأن رد فعل

هذين العملاقين الاقتصاديين أن يساعد البنك الدولي على تحديد خطواته المقبلة. وفي هذه الأثناء، دعا رئيس البنك الدولي البلدان المتقدمة للنظر في تكريس ٠,٧ في المائة من مجموعات حوافرها المالية لاحتياجات البلدان النامية. وأنشأ البنك الدولي، من جهته، مرفقا قيمته ١,٢ بليون دولار لإرسال الموارد "على وجه السرعة" إلى البلدان التي تأثرت خلال الأشهر الأخيرة بأزمي الغذاء والطاقة. وقد دفع البنك الدولي حتى الآن ٧٣٠ مليون دولار إلى أكثر من ٣٣ بلدا، على شكل منح بشكل رئيسي. وهو يستخدم هذه الأدوات حاليا كجزء من استجابته للأزمة العالمية.

٩ - وأضافت أن المؤسسات القائمة تحتاج، علاوة على الاستجابة الفورية للأزمة، إلى إعادة المعايير، مما يشمل الإصلاحات الإدارية البعيدة المدى. وفي هذه العملية، يجب ألا نكتفي بإسماح صوت بلدان الأسواق الناشئة فحسب، وإنما أيضا صوت البلدان المنخفضة الدخل. وبدأ البنك الدولي باعتماد هذا الاتجاه من خلال ضم مزيد من البلدان الأفريقية إلى مجلس إدارته وإعادة معايرة حقوق التصويت. وينبغي أن نبدأ أيضا بالتفكير بكيفية تجنب أزمات مماثلة في المستقبل، مع مراعاة الدروس المستفادة. وثمة حاجة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن كيفية تغيير الاقتصاد العالمي، والدور المستقبلي لمؤسسات الاقتصاد العالمية. ويمكن البحث في إنشاء مجلس جديد، لكن تشغيله سيستغرق وقتا طويلا. أما إصلاح المؤسسات القائمة، فيتطلب وقتا أقل.

١٠ - وألقت السيدة بارسينا الضوء على أهمية التحول من العولمة المالية والتجارية إلى الإدارة العالمية الفعالة سياسيا. فالعولمة الاقتصادية كانت تسبق بأشواط التغير المؤسسي والسياسي. ولا يقتصر الاتفاق بشأن الوثيقة الختامية للمؤتمر على إثارة التوقعات بشأن عملية إصلاح تقودها الأمم المتحدة فحسب، وإنما إثارة أسئلة أيضا عما إذا كان المجتمع الدولي سيحذو حذوها. إذ أن بعض البلدان تبدي حذرا من الإفراط في وضع القواعد التنظيمية، فيما تخشى بلدان أخرى من عدم وجود أنظمة كافية، أو تخشى قيام دول نافذة معينة باختيار العمل خارج الإطار المتعدد الأطراف. وشددت على أن الهيكل المالي العالمي يشكل جزءا من هيكل عالمي أوسع، وليس عنصرا في البناء يجري التعامل معه بصفة منفصلة.

١١ - وذكرت أن ثمة حاجة إلى تحسين رصد الأثر الحقيقي للأزمة الراهنة على الاقتصادات الهشة. ففي المناطق الأشد فقرا في العالم، عندما يصبح الميعل الرئيسي عاطلا عن العمل، قد تخسر الأسرة كل شيء، بما في ذلك القدرة على إبقاء أطفالها في المدرسة ودفع كلفة الرعاية الصحية نظرا إلى عدم توفر شبكات الأمان الموجودة في البلدان المتقدمة النمو. كما أن البلدان النامية قلقة بشأن الأشكال الجديدة للحماية، والثنائية التنافسية،

والاستبعاد الاجتماعي. وثمة حاجة إلى هيكل لإدارة الأزمات، بما يشمل توفير السيولة، وحاجة لتغييرات هيكلية أيضا، بما في ذلك الهيكل التنظيمي لكفالة الشفافية والمساءلة.

١٢ - وبعد أن أشارت إلى أن لجنة الخبراء قد اقترحت إنشاء منتدى للتنسيق، أفادت، بأن مقر هذا المنتدى ينبغي أن يكون ضمن بنية الأمم المتحدة. وبالمثل، يمكن تنفيذ اقتراح اللجنة بإنشاء فريق دولي للخبراء على شكل الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، أي بضم آراء من جميع مناطق العالم. كما أشارت إلى أن منظمة التجارة العالمية، على سبيل المثال، تفتقر إلى اتفاق مؤسسي مع الأمم المتحدة ويجب ضمها إلى عملية الإصلاح بصفة رسمية أكثر.

١٣ - وأشار السيد بوغروف إلى أن من وضعوا دعائم مؤسسات بريتون وودز، عندما اجتمعوا في عام ١٩٤٤، كانت تحذوهم الحاجة إلى الاضطلاع بإعادة البناء في مرحلة ما بعد الحرب. كما توفرت لديهم إرادة للمتابعة وقدرة كافية على القيادة لتمهيد الطريق. أما اليوم، فإن العالم لديه الحاجة والإرادة غير أنه يفتقر إلى القيادة. ولن تظهر القيادة تلقائيا، بل ستتولد من فهم واضح للأحداث ورؤية واضحة للخطوات المقبلة. والغرض من اللجنة هو توفير ذلك الوضوح.

١٤ - وأعرب عن رأي مفاده أن مؤسسات بريتون وودز لا يمكن إصلاحها من الداخل. بل يتعين على الدول، باعتبارها مساهمة في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أن تقود عملية الإصلاح. ولم تعد كبرى الجهات المساهمة في تلك المؤسسات تكثر. بما يمكن أن تجنيه من تخفيف وطأة الفقر وتحقيق الاستقرار المالي. ويفسر هذا الانفصال فشلها في الإصلاح. وقال إنه لا ينبغي لمؤسسات بريتون وودز أن تكون نسخة مطابقة لجغرافية العالم، بل ينبغي أن تُنظَّم لخدمة مختلف أنواع الزبائن. وينبغي أن يكون هناك تنسيق أكثر فعالية داخل الأمم المتحدة لكي يتسنى الاستماع إلى آراء الجميع. وفي ظل الظروف الجديدة، هناك حاجة إلى وضع معايير عالمية للمؤسسات المالية لتحسين إدارة المخاطر وتوزيع رأس المال بشكل أفضل.

١٥ - وأشار السيد يو إلى تقرير اللجنة وقال إنه يمثل إعادة نظر وإعادة تفكير شاملتين في السياسات والنظريات الأساسية التي توجه الاقتصاد العالمي حاليا. ويشدد التقرير على أهمية تنسيق السياسات على صعيد عالمي، لكي تراعي الولايات المتحدة - التي اختارت اتباع سياسات توسعية - آثار تلك السياسات على بلدان مثل الصين، التي تحتفظ بأكثر من تريليون دولار من الاحتياطات. وإذا ما أدت سياسات الولايات المتحدة إلى التضخم، فإن

الصين ستعرض لمعاناة كبيرة مع انخفاض قيمة الدولار. ولن تصبح الصين بدورها قادرة على الاعتماد على الصادرات لتغذية النمو، لأن العالم سيعيش كسادا اقتصاديا.

١٦ - وأشار إلى اقتراح التقرير إعادة التفكير في استخدام دولار الولايات المتحدة كمستودع قيمة، ولا سيما في ضوء زيادة الدين الوطني للولايات المتحدة، الذي أثار مشاعر القلق بشأن استقرار هذه العملة. وقال إن نظام الاحتياطي العالمي حاسم الأهمية لمنع الأزمات في المستقبل. وينبغي أن يتمكن كل بلد من تحديد السياسات التي يعتمدها بغية الحفاظ على حيز السياسات. وقد فقد معظم ذلك الحيز بتحرير التدفقات الرأسمالية تحريرا كاملا. واستشهد بالتقرير فقال إن الفترة الراهنة هي أفضل وقت للتغلب على المقاومة السياسية لنظام نقدي ومالي عالمي جديد، من أجل الحد من الاضطراب والاتجاهات الانكماشية واللامساواة.

١٧ - وأعقبت عروض أعضاء الأفرقة مناقشة تفاعلية بين المشاركين، بمن فيهم ممثلو الحكومات والمؤسسات صاحبة المصلحة والمجتمع المدني وقطاع الأعمال. وأشار إلى النقاط التالية:

- تبين الأزمة الاقتصادية العالمية أن الإجراءات المتخذة في اقتصاد واحد يمكن أن تؤثر على الاقتصادات الأخرى وأن أوجه الفشل التي يتعرض لها قطاع واحد يمكن أن تترتب عليها تكاليف على الاقتصاد العالمي. ولذلك، ثمة حاجة إلى استجابة عالمية وينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور مركزي في مناقشة هذه الاستجابة وتصميمها وتنفيذها ورصدها.
- هناك حاجة إلى تنسيق السياسات الاقتصادية والمساءلة السياسية على الصعيد العالمي. ولكي تكون آليات التنسيق فعالة وذات مصداقية، ينبغي أن تكون شاملة للجميع وتمثيلية حتى وإن كان عدد الأعضاء فيها صغيرا نسبيا.
- تحتاج البلدان النامية، في العديد من الحالات، إلى مساعدة إضافية لأنها تفتقر إلى الموارد الكافية لمواجهة الأزمة وإلى الحيز اللازم لتنفيذ سياسات التصدي للدورات الاقتصادية.
- ينبغي إعطاء الأولوية العليا لمشاكل الدول الهشة ووضعها في محور جدول الأعمال العالمي. ويمكن أن يؤدي تباطؤ النمو والتخفيض الحاد في الإنفاق العام إلى إعادة احتداد النزاعات المسلحة والاضطرابات المدنية.

- ينبغي أن لا يغيب البعد الاجتماعي للأزمة عن البال. فهناك احتمال تقلص التمويل المتاح للتنمية البشرية (مثل الصحة والتعليم). وينبغي أن تشمل إجراءات مواجهة الأزمة النفقات الاجتماعية وسياسات التصدي للدورات الاقتصادية.
- بغية التقليل من خطر وقوع أزمة دين جديدة، ينبغي أن تصبح المنح، بدلا من القروض، هي الشكل الرئيسي للمساعدة المقدمة إلى البلدان النامية في مواجهة الأزمة. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو والاقتصادات الناشئة الغنية أن تدعم زيادة موارد مؤسسات بریتون وودز ومصارف التنمية الإقليمية.
- لقد تجاوزت العولمة الاقتصادية العولمة السياسية والمؤسسية. وينبغي أن تلي الآليات السياسية والمؤسسية على وجه السرعة احتياجات الانتعاش الاقتصادي وإعادة إنشاء اقتصاد عالمي يؤدي إلى تنمية اقتصادية عادلة أساسها التضامن والتكامل.
- ينبغي أن تمثل إعادة توزيع الصلاحيات داخل مؤسسات بریتون وودز بزيادة أصوات البلدان النامية أولوية للمجتمع الدولي. غير أن إعادة توازن الصلاحيات ستطوي على مشاركة الراجحين والخاسرين وربما تواجه بذلك معارضة من بعض البلدان المتقدمة النمو. وفي هذا السياق، يشكل دور المجتمع المدني عنصرا حاسما لتوليد الزخم وإقناع الحكومات.
- ينبغي للمجتمع الدولي أن يعتبر أن إنشاء نظام للاحتياطي العالمي أكثر استقرارا وإنصافا يتسم بأولوية عليا. ومن الضروري دعم التجارة العالمية وتوفير التمويل الذي تحتاج إليه البلدان النامية لتحقيق تنميتها.
- يمكن أن يؤدي التعاون الإقليمي دورا هاما سواء كأداة لجمع الأموال وإيصالها إلى أضعف المناطق أو كمجال يمكن أن تُبنى فيه نظم متعددة الجنسيات للاحتياطي العالمي. ويمكن أن يساعد بناء احتياطيات مشتركة على الصعيد الإقليمي في إعادة تجميع نظام للاحتياطي العالمي (نهج منطلق من القاعدة).
- لقد أدت الأحكام المتعلقة بسرية المصارف إلى تسهيل الفساد وتحويل مسار المساعدة الإنمائية الرسمية في العقد الماضي. ومن الضروري زيادة شفافية المصارف واستدامة تدابير من قبيل مبادرة البنك الدولي المتعلقة باسترداد الأموال المسروقة.
- من العوامل التي ساهمت في اندلاع الأزمة الحالية غياب التنوع في أوساط المستثمرين والأسواق، مما أدى إلى قيام الجهات الفاعلة العالمية من القطاع الخاص، ولا سيما الجهات الكبيرة الحجم وذات الأهمية الهيكلية، بتصرفات كثيرة ومتزامنة. وينبغي

إيلاء مزيد من الاهتمام للتنويع بين النماذج المالية، مثل تعزيز المصارف الإسلامية أو الأموال المجمعة كمبادرة شيانغ ماي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. وثمة أيضا حاجة إلى اعتماد نظام للإنذار المبكر على الصعيد العالمي لمواجهة المخاطر الشاملة للنظام.

- ينبغي النظر إلى الأزمة الحالية باعتبارها فرصة لتعزيز اعتماد سياسات تؤدي إلى تغيير وتنوع هيكلين في البلدان النامية. وينبغي أن لا تحد معاهدات التجارة والاستثمار من حيز السياسات المتاحة للبلدان النامية.
- ينبغي أن لا يهدف الانتعاش إلى إعادة تطبيق الهيكل العالمي الذي كان قائما قبل الأزمة، وكان يستند إلى الإفراط في الاستهلاك في بعض البلدان المتقدمة النمو واعتماد البلدان النامية المفرط على الصادرات. ولذلك من المهم العمل على وضع ترتيبات مؤسسية وإدارية جديدة بقبول تنوع النهج والنماذج.
- ينبغي أن يشارك في عملية الإصلاح الإداري العالمية العديد من الجهات ذات المصلحة، بما فيها الحكومات والمؤسسات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ويجب تسخير طاقات جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة في الجهود العالمية. وينبغي النظر إلى توافق الآراء الذي تم الوصول إليه في المؤتمر باعتباره نقطة انطلاق لبدء تغييرات حقيقية في النظام المالي الدولي والحوكمة العالمية.

١٨ - وقال السيد كفيتكوفيتش، في ملاحظاته الختامية، إن الآراء المعبر عنها في الأمم المتحدة لها دور في الحوكمة المالية والاقتصادية الدولية، ذلك أن العديد من المتحدثين دعوا إلى اضطلاع المنظمة بدور أكبر. وينبغي أن يشارك كل بلد في العملية التي تؤدي إلى اعتماد هيكل جديد، في الوقت الذي تتيح فيه الجمعية العامة منتدا ديمقراطيا حقيقيا. وينبغي النظر إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره بيئة طبيعية لاستضافة لجنة دولية تعنى بتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي. وقال إن عملية الإصلاح الشامل ينبغي أن تؤدي في نهاية المطاف إلى لحاق الجوانب السياسية والمؤسسية للعولمة بالأسواق الاقتصادية والمالية. والواقع إن عدم الانسجام بين التكامل الاقتصادي والتكامل السياسي كان من الأسباب الرئيسية للأزمة الحالية. واختتم كلامه بقوله إنه ينبغي تعزيز أصوات البلدان النامية بشكل كبير في الهيكل المؤسسي المحدد.

اجتماع المائدة المستديرة ٢

اتخاذ إجراءات منسقة وتعاونية وتدابير ملائمة للتخفيف من أثر الأزمة على التنمية

١٩ - اشترك في رئاسة اجتماع المائدة المستديرة ٢ تونغلون سيسوليت، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجان أسيلبورن، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون الهجرة في لكسمبرغ. وأدلى ببيانات المحاورون التالية أسماءهم: سوباشاي بانتشباكدي، الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)؛ ونولين هايزر، وكيل الأمين العام والأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ ومارتن كوهن، المدير التنفيذي لمركز الجنوب؛ وروبرت جونسون، كبير الاقتصاديين السابق باللجنة المصرفية لمجلس الشيوخ في الولايات المتحدة والاقتصادي الرئيسي الأسبق بلجنة الميزانية لمجلس الشيوخ في الولايات المتحدة؛ وياغا فينوغبال ريدي، المحافظ السابق للمصرف الاحتياطي للهند.

٢٠ - وقال السيد أسيلبورن في ملاحظاته الافتتاحية إنه في ظل مواصلة الأزمة الانتشار لتخرج عن نطاق المراكز المالية التي كانت قد أدت لنشوتها، فإن البلدان النامية التي كانت تظن إنها صغيرة جدا أو بعيدة جدا أو إنها تنمو بسرعة كبيرة مما يجعلها بمنأى عن آثار الأزمة، تواجه الآن واقعا جديدا مع انكماش اقتصاداتها وتقلص الاستثمارات الأجنبية فيها. وما يثير الانزعاج ويتصل بموضوع المناقشة بالقدر نفسه هو توقع أن البلدان الفقيرة قد تستمر في الإحساس بالضائقة لفترة من الزمن بعد بدء العالم المتقدم النمو في الإنعاش، وخاصة نظرا لأن هذه البلدان ليس لديها إلا موارد مالية محدودة لتخفيف آثار الأزمة والقليل من القدرات على جذب المستثمرين الذين بإمكانهم المساعدة في إعادة تأهيل الهياكل الأساسية أو تعزيز التكنولوجيا أو غير ذلك من أولويات التنمية. ولذا، يجب على أصحاب المصلحة أن ينظروا بجدية في الكيفية التي من خلالها يؤدي التعاون على نطاق واسع إلى تعزيز الصالح العام بالنسبة لنظام مالي دولي متجدد وأن يحددوا القواعد الأكثر ملاءمة فيما يتعلق بالتنمية.

٢١ - وقال السيد سوباشاي إنه في ظل بقاء الأزمة، كان مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) يتابع العديد من التوجهات الباعثة على الانزعاج، وأهمها فكرة أن "بواكير بوادر التحسن" التي أثارها ظهور أدنى دلائل الحياة في اقتصاد الولايات المتحدة كانت بشيرا بإنعاش حقيقي ومستدام. والأمر ليس كذلك. وأكد على أن عددا قليلا من التقارير الاقتصادية ذات الطابع الإيجابي الباهت لا يمكنه أن يخفي حقيقة أن أسواق العقارات

لا تزال في كساد شديد، وأن الدائنين لا يزالون متمسكين بنقودهم، وأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تقلص. ولذلك، فإنه على الرغم من أن فكرة بواكير بواذر التحسن قد تعد "جيدة إلى حد ما" بالنسبة لثقة المستهلكين، فلا بد أن تظل هناك تدابير موضوعة لكفالة أن تتسم الإدارة واتخاذ القرار في الشؤون المالية بالجودة لفترة مقبلة من الزمن.

٢٢ - وأعرب عن قلقه بشأن حالة مجموعة الإجراءات التي يبلغ حجمها ١,١ تريليون دولار والتي اتفقت عليها مجموعة العشرين في لندن، والمقرر أن يكون أغلبها متاحا عن طريق صندوق النقد الدولي. وقد توقفت تلك المبادرة وكان هناك افتقار إلى الوضوح بشأن كيفية قيام صندوق النقد الدولي بتوزيع الأموال بالفعل. وكانت التوجهات الأخرى التي تتطلب اهتماما وثيقا هي "تأثير التأخر" المتنبأ به في أسواق العمل العالمية، حيث إنه من المتوقع أن يستمر التوقف في إنشاء وظائف خلال عام ٢٠١٠، على الرغم من كفاح الدول من أجل "معالجة" الأثر الحقيقي للأزمة؛ وصعود اتجاه سياسة الحماية الجمركية؛ وحدوث نقص حقيقي في الموارد التي حافظت على نمو البلدان بمعدلات عادية تبلغ ٥ أو ٦ في المائة، والتي ساعدتها على الوفاء على الأقل ببعض الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٣ - وأضاف أن كل هذه التوجهات تشير إلى الحاجة الماسة لتناول قدرة البلدان النامية على تحمل الدين، مما يتطلب تعاوننا بشأن مبادرات تتجاوز مجرد إعادة الهيكلة، بما في ذلك تأجيل مؤقت لسداد الديون. وجرى التوصل إلى هذا التعاون في أعقاب أمواج تسونامي المدمرة التي عصفت بالمحيط الهندي في عام ٢٠٠٤، وإعصار ميتش في عام ١٩٩٨. وعلاوة على ذلك، يجب اتخاذ ترتيبات خاصة بالنسبة لأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، التي على الكثير منها ديون تتجاوز ١٠٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لديها.

٢٤ - السيدة هايزر، ركزت على الوضع في آسيا والمحيط الهادئ، فقالت إن الأزمة الاقتصادية والمالية تهدد بإعادة مكاسب التنمية البشرية إلى الوراء وإحداث مأساة إنسانية في المنطقة، التي هي الأكثر اعتمادا على التجارة في العالم. وما لم تتخذ تدابير فورية، فهناك ما يقرب من ٢٣ مليون شخص معرضون لخطر فقدان وظائفهم في المستقبل القريب. ويتطلب تجنب مثل هذه النكبة من المجتمع الدولي حشد قواه الجماعية من أجل تحقيق الاستقرار في الأسواق والتدفقات الرأسمالية، وإيقاف الهبوط والبدا في إنعاش على نطاق واسع.

٢٥ - وذكرت أن هذا التعاون لم يعد اختيارا وإنما إلزاما، وخاصة منذ أن أصبحت البلدان النامية للمرة الأولى عاجزة عن الخروج من الكساد من خلال التبادل التجاري، نظرا

لأن الأزمة كانت قد بدأت فيما بين بعض من شركائها التجاريين والمستثمرين الأساسيين. ولذا فقد أتاحت الأزمة فرصة لبلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ والمناطق النامية الأخرى كي تنسق إنشاء المزيد من المبادرات المحلية للأسواق، ومن آليات التمويل والتجارة كذلك. وبالفعل فإن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بدأت تشهد بواكير نموذج جديد بإمكانه على نحو أفضل تناول المسائل المستمرة المتعلقة تحديداً بالمناطق النامية، ويؤمل أن يتمكن أيضاً من تحديد طرق لتعزيز الطلب الداخلي.

٢٦ - وفي الوقت نفسه، حذرت من أن نقص الحماية الاجتماعية يمثل عقبة أمام المناطق النامية. وبالفعل، لا يحصل إلا ٣٠ في المائة من كبار السن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على معاشات تقاعدية، فيما ليس هناك إلا ٢٠ في المائة من جميع الأشخاص لديهم إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية. وهناك أيضاً حاجة إلى سياسات تنشيطية مالية تعالج حاجات المرأة وتكفل تنفيذ جهود الإنعاش بشكل مستدام. وبشكل خاص، ينبغي للتجمعات والجهات الفاعلة الإقليمية أن تقوم بوضع الخطط على أن يكون نصب أعينها المحافظة على التكنولوجيا وكفالة مناصرة الاقتصادات للبيئة بشكل أكبر. وتوفر كلاً من "الصفقة الجديدة الخضراء" التي طرحها الأمين العام، ومبادرة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن النمو الأخضر المنخفض الكربون بداية جيدة.

٢٧ - وادعت البلدان النامية إلى الاستفادة من الإمكانيات الهائلة لتعزيز التجارة بين بلدان الجنوب، فذكرت أن جهود الإنعاش على نطاق أوسع ينبغي أن تبنى على أسس إقليمية قوية، وينبغي أن تكون أكثر تنسيقاً وفعالية في إدارة المخاطر وتحديد التقلبات. وتعد الأزمة بمثابة فرصة لبناء مجتمعات ومجتمعات محلية ذات قدرة أفضل على تحمل الصدمات. ويمكن للمناطق النامية بامتلاكها زمام تنشيطها الاقتصادي، أن تخطو خطوة واسعة صوب بناء مستقبل أفضل لشعوبها وللإنسانية بأسرها.

٢٨ - السيد كوهن، قال إن على العالم المتقدم التزام دولي بمساعدة الشعوب والبلدان التي تعاني دون خطأ اقترفته. وينبغي ألا يكون إنعاشها قائماً على الديون وإنما على المنح، وينبغي أن تسمى المبادرات الجديدة "تمويلاً تعويضياً". وبوجود فجوة تمويلية تقترب من ٢ تريليون دولار كانت الأزمة قد سببتها، يمكن أن يتاح تمويل خارجي من خلال حقوق السحب الخاصة الجديدة التي يمكن أن يصدرها صندوق النقد الدولي للبلدان النامية.

٢٩ - وفيما رد المتكلم دعوة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) من أجل تأجيل مؤقت لسداد الديون، فقد قال أيضاً إنه ينبغي السماح للبلدان النامية بحيز من السياسات لاتخاذ التدابير الملائمة لمعالجة أثر الأزمة. وفي الماضي، كان مثل هذا الحيز تعترضه

شروط القروض لمؤسسات بريتون وودز وغيرها من الهيئات متعددة الأطراف. والآن وقد غدا جليا أن بعضا من هذه الهيئات نفسها غير قادرة على توقع الصدمات المالية أو إدارتها، فقد يعترف المؤتمر بحق البلدان النامية في اتخاذ تدابير تجارية في إطار قواعد منظمة التجارة العالمية لمعالجة هذه المسألة.

٣٠ - وشدد السيد كوهنر أيضا على أن ينظر المؤتمر في اتخاذ إجراء جاد بشأن أحد أهم عناصر إصلاح النظام المالي العالمي، ألا وهو نظام التحكيم بشأن الديون التي تأخرت كثيرا. وأعرب عن سروره لأن مشروع الوثيقة الختامية دعا إلى إنشاء فريق عامل يكلف بالمتابعة، فقال إن هذا الفريق يمكنه أن يجمع الاقتراحات والتوصيات التي جرى التقدم بها على مدى الأيام الثلاثة الماضية، وأعرب عن أمله بأن يكفل عمل الفريق أن تكون الأمم المتحدة مرة أخرى في مركز عملية وضع السياسات الاقتصادية والمالية.

٣١ - السيد جونسون، قال إنه مع أن الكثيرين قد يرون الانهيار المالي بوصفه "جزءا عادلا" للأمم الذي ألحقته قطاعات معينة بالعالم النامي، فإن هذه التداعيات قد أثرت على جميع البلدان، وليس للانتقام مكان صحي في المناقشة. وكانت نيويورك ولندن، وهما المركزان الأساسيان للذين تسببا في بدء الاضطراب الحالي، قد اضطلعا وستستمران في الاضطلاع بأدوار هامة في دفع عجلة الاقتصاد العالمي. ونظرا لأن إعادة التوازن المالي المنتظر ستؤثر بدرجة كبيرة على الإنفاق، وإنشاء الوظائف، والاستثمار في هاتين المدينتين الكبيرتين، فسيُشعر بالآثار في كل مكان آخر بالتأكيد. وفي الوقت نفسه، يجب القيام بإعادة التوازن لأنه لا بد من استعادة شرعية المؤسسات المالية ولأن مثل هذا الإصلاح سيقبل من المدى الذي يمكن أن يؤثر به النوع الحالي من الأزمات على باقي العالم في المستقبل.

٣٢ - السيد ريدي، قال إنه ينبغي النظر إلى إدارة الأزمة في إطار المفهوم الأوسع للتنمية وتحديد مجالات التقارب، مثل وضع سياسات تعمل على نحو متزامن على الحد من أثر الأزمة، وحماية الفقراء، وكفالة وجود مستويات ملائمة من النمو الاجتماعي - الاقتصادي. وذكر أنه بالنسبة لمدى تمكين القطاع المالي للقطاع الإنمائي، فإنه يجب الحفاظ على قدر من التناسق بين القطاعين، وإنه يجب تنسيق الإجراءات أيضا فيما بين القطاعات المالية والإنمائية والمؤسسات ذات الصلة. وهناك أيضا حاجة للتنسيق والتعاون فيما بين البلدان والمناطق لكفالة وجود حيز للسياسات من أجل التمكن من معالجة الأثر البعيد المدى للأزمة، ودرء مثل هذه الصدمات في المستقبل.

٣٣ - وأعقب بيانات المحاورين مناقشة تفاعلية موجزة فيما بين المشاركين من البلدان النامية والمتقدمة. وأثيرت النقاط الأساسية التالية:

- اتفق العديد من المتكلمين على أن الأزمة المالية، وما صاحبها من تباطؤ في النمو في الاقتصادات المتقدمة النمو، ستؤثر على البلدان المنخفضة الدخل بطرق كثيرة، من بينها هبوط التحويلات المالية، وانخفاض التدفقات الرأسمالية وانخفاض الطلب على صادراتها. وفي الوقت نفسه، اعتبروا أن الأزمة تتيح فرصة لاستكشاف طرق تعزيز التعاون الإقليمي بين بلدان الجنوب وتعزيز اتفاقات التجارة.
- وأكد متكلمون آخرون على الحاجة إلى وفاء البلدان الصناعية بالتزاماتها إزاء المساعدة الإنمائية الرسمية والترتيبات الأخرى التي اتفقت عليها مجموعة البلدان الثمانية ومجموعة العشرين. وحثوا المؤتمر أيضا على ألا يتراجع من بداية المناقشة عن إجراء إصلاح للنظام المالي الدولي.
- وتم الإعراب عن رأي مفاده أن مبادئ السوق الحر توفر ركائز للإنعاش، على النحو الذي تروج له مجموعة العشرين. وتعد المؤسسات المالية الدولية مهية جيداً للاضطلاع بدور إيجابي في الإنعاش. وعلاوة على ذلك، كان زعماء مجموعة العشرين قد أعلنوا عن حدوث زيادة ضخمة في إمكانات الإقراض لهذه المؤسسات من أجل مساعدة البلدان النامية. وعارض العديد من المتكلمين الآخرين هذه الآراء.
- وكانت هناك دعوة للاعتراف بأثر الأزمة على البلدان النامية متوسطة الدخل. وكشفت الأزمة النقاب عن بعض أوجه الضعف لدى العديد من البلدان الأفريقية، مثل البلدان المصدرة للنفط التي لا تتسم اقتصاداتها بقدر كاف من التنوع. ومن هذا المنطلق، كانت الأزمة أيضا بمثابة فرصة لبدء تغييرات اقتصادية هيكلية. وينبغي أن تكون البلدان الأفريقية مستعدة للاستجابة للتقلبات في الأسواق المالية وأسعار الصرف. وحتى أنشطة الرصد التي ستنفذ ينبغي صياغتها في سياق نموذج إنمائي جديد. وكانت هناك دعوة لإنشاء نظام للإنذار المبكر للصدمات الاقتصادية.
- وأشارت العديد من الوفود إلى أن هناك عددا من الإجراءات التي يمكن وضعها موضع التطبيق في الوقت الحالي، مثل تقديم الدعم للتكامل التجاري، وتمويل الاحتياجات الاستثمارية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء مصارف إنمائية، مما بإمكانه أن يؤدي إلى تغييرات هيكلية في المدى الطويل. وتعد الأزمة دعوة للاستيقاظ بشأن كيفية الاستمرار في معالجة أوجه عدم التوازن على الصعيد العالمي. وهي تقدم أيضا فرصة لتعزيز أوجه التكامل بين المساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية ومصادر جديدة للتمويل الإنمائي.

- وجرى الإعراب عن مواقف متباينة بشأن دور المؤسسات المالية الدولية في جهود التنسيق من أجل استجابة عالمية. وفيما فضلت بعض الوفود أن يكون لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي دور خاص، فقد شكك آخرون في قدرتهما على المساعدة نظرا لأن هاتين المؤسستين لا تزالان على ما يبدو تسترشدان بالأيديولوجيات التي نشأت الأزمة العالمية على أساسها في المقام الأول. وكان الأمر الذي نُظر إليه باعتباره أكثر مدعاة للتساؤل هو أن تلك المؤسسات لا تزالان تفرضان اشتراطات مسايرة للدورات الاقتصادية على البلدان التي تطلب مساعدتهما المالية، بالرغم من أن توافق الآراء الرسمي كان بأنه ينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تمتنع عن القيام بذلك. وجرى التأكيد على الحاجة إلى حيز أكبر للسياسات للبلدان النامية.
- وكانت هناك دعوة لإنشاء آليات مؤسسية من أجل تعبئة التمويل التجاري. وبوجه خاص، أُشير إلى أنه ينبغي مضاعفة الجهود لكفالة أن تصل هذه الموارد إلى البلدان التي هي أشد حاجة إليها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي توجيه بعض الدعم إلى المنظمات الإقليمية والجماعات الاقتصادية الإقليمية. وسيعطي هذا الدعم لهذه المؤسسات القدرة على الاضطلاع بدور في إعادة إطلاق الأنشطة الاقتصادية وفي تقليل أثر الأزمة على المناطق دون الإقليمية لكل منها.
- وكمثال على المساعدة الدولية القائمة على التضامن في أوقات الأزمات، ذُكر مشروع بترو كاربي، وهو يساعد حاليا ١٤ بلدا من بلدان منطقة البحر الكاريبي في الحفاظ على خدماتها المقدمة للفقراء في مجالات الرعاية الصحية والإسكان والتعليم.
- ودعا الكثير من المتكلمين إلى تقديم المزيد من المنح ومن مخصصات حقوق السحب الخاصة للبلدان النامية وأعربوا عن اهتمامهم بإطار التأجيل المؤقت لسداد الديون الذي اقترحه كل من منظمة التجارة العالمية ومركز الجنوب ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وآخرين. وفي الوقت ذاته، أُشير إلى أنه قد يكون تطبيق تلك المبادرة على أرض الواقع أمرا باهظ التكلفة.

اجتماع المائدة المستديرة ٣

الآثار الحالية والمستقبلية للأزمة على مجالات عدة من بينها العمالة والتجارة والاستثمار والتنمية، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا والأهداف الإنمائية للألفية

٣٤ - شارك في رئاسة اجتماع المائدة المستديرة ٣ ديجو بورخا، وزير تنسيق السياسات الاقتصادية في إكوادور، وبيرت كوندرز، وزير التعاون الإنمائي في هولندا. وقدمت عروض من المحاورين التالية أسماؤهم: نافانثيم بيلاي، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛ وشا زوكانغ، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ وعبدالله جانيه، وكيل الأمين العام والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ وفالتين روغوايزا، نائب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية؛ وستيفن بورسي، مدير إدارة تكامل السياسات، بمنظمة العمل الدولية؛ وفرانسوا هوتارت، أستاذ فخري في جامعة لوفان الكاثوليكية (بلجيكا)، مؤسس مركز القارات الثلاث (لوفان الجديدة)، عضو لجنة الخبراء التي شكلها رئيس الجمعية العامة بشأن إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي.

٣٥ - وأبرز السيد بورخا في كلمته الافتتاحية التجارة والتنمية باعتبارهما القناتين اللتين انتقلت العدوى الاقتصادية عن طريقهما من العالم المتقدم النمو إلى البلدان النامية. وأوضحت الانعكاسات الخطيرة ظاهرة للعيان بالفعل، حينما تسبب تراجع التجارة في زيادة مستويات البطالة، وحال النقص المتزايد في التمويل دون التوسع في الهياكل الأساسية. ومن المتوقع أن ينخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العالم النامي انخفاضاً حاداً مما يربو على ٤ في المائة إلى صفر في المائة. وحث المشاركين على تصور الآثار التي ما زالت غير مرئية لتلك الأزمة، لا سيما وهي قد تتكشف تدريجياً عبر فئات الدخل والمناطق. ومن المناسب أيضاً أن نتساءل عما إذا كانت الأهداف الإنمائية للألفية، التي تبدو أكثر من أي وقت مضى كقائمة من الاحتياجات الإنمائية الملحة، ما زالت ممكنة التحقيق ويمكن تحمل تكلفتها. ومن المسائل الحاسمة الأهمية أيضاً مسألة كيف يمكن لمجموعات الحوافز المالية أن تتيح النمو الاقتصادي في العالم النامي.

٣٦ - وألقت السيدة بيلاي الضوء على مسؤولية جميع الدول في وقت الأزمة فيما يتعلق بحقوق الإنسان. فلا يمكن للدول التنازل عن التزاماتها بدعم الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية ولا أن تحد منها. وقد حدد مجلس حقوق الإنسان، في جلسة خاصة عقدت في شباط/فبراير ٢٠٠٩، التحديات الأساسية التي تمثلها الأزمات

المتعددة بالنسبة إلى حقوق الإنسان والرعاية الاجتماعية. وقد أدت الأزمة الاقتصادية بوصفها تهديداً متعدد الأوجه، إلى تفاقم الآثار المترتبة على أزميتي الغذاء والطاقة اللتين سبقتاها على الفئات الأكثر ضعفاً، ولا سيما في أقل البلدان نمواً والدول الهشة. وتشير التوقعات الحالية، إلى أن ما يربو على نصف مجموع البلدان النامية يمكن أن يشهد زيادة في الفقر المدقع في عام ٢٠٠٩.

٣٧ - وذكرت أن العمال المهاجرين والنساء والأطفال هم من بين الفئات الأكثر تعرضاً للخطر في الأزمة الاقتصادية. وقد يزداد العنف ضد المرأة عندما يعاني الرجال من التشرد نتيجة للركود الاقتصادي. ومن المحتمل أن تصبح فرص العمل للمرأة أكثر هامشية وخطورة واستغلالية وقليلة الأجر. وستضطر النساء إلى التخلي عن الخدمات الأساسية من أجل تأمين الغذاء والمأوى لعائلاتهم، في حين تكون الفتيات في كثير من الأحيان أول من يتم سحبهن من المدرسة في أوقات الشدة. كما تؤدي تلك الظروف إلى جعل النساء والفتيات أكثر عرضة للاتجار بالبشر. وبالمثل، فإن العمال المهاجرين أكثر عرضة لفقدان وظائفهم بسبب وضعهم، وهم يعملون غالباً في القطاعات الأكثر تضرراً من جراء الأزمة الاقتصادية.

٣٨ - وأضافت إن نهج حقوق الإنسان في السياسة العامة يمكن أن يساعد على تحديد مواطن الضعف الناتجة عن أشكال متعددة من التهميش وعدم المساواة؛ وجعل المجتمعات المحلية مسؤولة عن اتخاذ أفضل التدابير الممكنة لكفالة جعل الانتعاش الاقتصادي مستداماً وموزعاً بالتساوي وطويل الأمد؛ وإدراج مفهوم أقوى للمساءلة والشفافية والمسؤولية المتبادلة ضمن طرائق التعاون الإنمائي. وفي حين أن كل دولة مسؤولة عن تصميم استراتيجيات التنمية الخاصة بها، فعلى جميع الدول مسؤولية تهيئة مناخ دولي عادل وموات للتنمية.

٣٩ - وشدد السيد شا على الآثار السلبية الحادة للأزمة على النمو الاقتصادي والتنمية. وبوجه خاص، سيعتبر نمو الاقتصاد العالمي بنسبة ٢,٦ في المائة في عام ٢٠٠٩، وهو انخفاض حاد من معدل النمو الذي قدم بنسبة ٢,١ لعام ٢٠٠٨ في المائة. وبعد أن حقق دخل الفرد في العالم النامي معدلاً قوياً للنمو تراوح من ٤ إلى ٥ في المائة سنوياً، فإنه سيعاني ركوداً في عام ٢٠٠٩. وسينخفض متوسط الدخل في ما لا يقل عن ٦٠ بلداً نامياً، وسيكون أسوأ انكماش في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وغرب آسيا وأمريكا اللاتينية. وبالمثل، كانت مستويات البطالة والعمالة الناقصة في ازدياد في جميع أنحاء العالم، وربما ستظل مرتفعة حتى بعد بداية الانتعاش الاقتصادي. ونظراً لهبوط الاقتصاد العالمي، من المتوقع

أن ينحدر ما بين ٧٣ و ١٠٣ مليون شخص آخرين إلى ما دون خط الفقر المدقع وهو ١,٢٥ دولار في اليوم الواحد.

٤٠ - وذكر أن الهبوط والصدمات المتصلة به يؤثر تأثيرا مباشرا على تمويل التنمية. وقد انخفضت القدرة المالية للحكومات البلدان النامية على توفير الحماية الاجتماعية وتقديم الخدمات الاجتماعية والاستثمار في الهياكل الأساسية الحاسمة الأهمية للتنمية طويلة الأجل، مما يعكس اتجاه التقدم ويتسبب في مزيد من النكسات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلاوة على ذلك، فبسبب انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي وعائدات التصدير، سيواجه العديد من البلدان النامية مشاكل متجددة بسبب الديون الخارجية. ونتيجة لذلك، فإن البلدان النامية ستضطر إلى مد أجل ما يقرب من ٣ تريليون دولار من الديون السيادية والخاصة في عام ٢٠٠٩.

٤١ - وأضاف أن الترابط بين الأزمات المتعددة يدعو إلى اتباع نهج متكامل ومتسق باعتباره الاستجابة الفعالة الوحيدة للتعامل معها. وهناك حاجة إلى مزيد من الحوافز المالية، وإلى تنسيق دولي أوثق لمجموعات الحوافز. ويتركز أكثر من ٨٠ في المائة من الحوافز الحالية في البلدان المتقدمة النمو، بينما ستكون هناك حاجة في البلدان النامية إلى ٥٠٠ بليون دولار إضافية من تمويل التنمية في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. وينبغي السماح بوقف مؤقت لالتزامات الديون الخارجية للبلدان التي تواجه ضائقة مالية حادة. ويجب مقاومة النزعة الحمائية التجارية، في حين يجب استعادة إمكانية حصول البلدان النامية على تمويل التجارة، كما يجب الوفاء بوعود المعونة من أجل التجارة، ويجب الوفاء بالالتزامات لتمكين صادرات أقل البلدان نموا من الوصول الكامل إلى الأسواق. وينبغي العمل بقوة على تثبيط القيود المفروضة على الهجرة، والتمييز ضد العمال المهاجرين، كما يجب تسهيل استمرار تدفق التحويلات المالية.

٤٢ - وأشار السيد جان، بعد أن حدد ملامح الضرر الذي ألحقه الركود العالمي بأفريقيا، إلى أن أي شعور أولي بأن آثاره ستكون محدودة بسبب العزلة النسبية لتلك القارة قد ثبت خطؤه تماما. وقد أصبح الضرر الواسع النطاق مرئيا الآن عبر قطاعات متعددة، ومن المتوقع أن تنخفض معدلات النمو الاقتصادي من ٦ إلى ٢ في المائة. وصار الحصول على تمويل التنمية مقيدا إلى حد كبير، بعد ما انخفضت عائدات التصدير والائتمان والاستثمار والمساعدة الإنمائية الرسمية والتحويلات المالية. وقد تنخفض تدفقات المعونة بسبب الانخفاضات في دخل الدول المانحة؛ وأشارت التقديرات إلى أن تدفقات التحويلات إلى أفريقيا في عام ٢٠٠٩ قد تقل عما كانت عليه في عام ٢٠٠٨ بنسبة تتراوح

من ٥ إلى ١٠ في المائة. ومن المرجح أن تنخفض حصيلة الصادرات بشكل كبير في عام ٢٠٠٩ نتيجة لانخفاض الأسعار والكميات، ولا سيما فيما يخص الماس والنفط والسلع غير النفطية. وهناك خطر من اللجوء إلى النزعة الحمائية في الاقتصادات الرئيسية، وخاصة إذا طال أمد الأزمة، مما تترتب عليه آثار سلبية بالنسبة لجولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وآثارها الموعودة على التنمية.

٤٣ - وذكر أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا قد يتعرض بالتالي للخطر. فحتى قبل الأزمة المالية والاقتصادية الحالية، كان ١٦ مليون شخص في أفريقيا قد سقطوا في هوة الفقر والجوع بسبب أزمي الغذاء والوقود. ومن شأن خفض تمويل القطاع العام والمساعدة الإنمائية الرسمية أن يقلل من قدرة الحكومات الأفريقية على الحفاظ على التقدم المحرز حتى الآن. كما أن التوقعات بالنسبة للعمالة قائمة أيضا. فمن المتوقع أن يزيد عدد العاطلين عن العمل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بمقدار ٣ ملايين في عام ٢٠٠٩ عن مستويات عام ٢٠٠٧، نتيجة لانكماش قطاع التعدين والقطاعات الكثيفة العمالة مثل التشييد والسياحة. وسيكون الشعور بتأثير ذلك قويا على وجه الخصوص لأنه لا توجد مؤسسات للحماية الاجتماعية في أفريقيا لتوفير شبكات الأمان، أو لا يوجد إلا القليل منها. كما تتعرض التحسينات السابقة في الأمن والسلام للخطر، حيث أن عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي يسيران في الأغلب جنبا إلى جنب.

٤٤ - وأضاف أن الأزمة الراهنة قد غيرت الطريقة التي يفكر بها العالم بشأن تقديم المعونة للبلدان النامية، بما في ذلك دور الدولة والأسواق والسياسات المالية والنقدية في مختلف السياقات الوطنية. واتخذت البلدان الأفريقية من جانبها خطوات للتخفيف من آثار الأزمة، بما في ذلك التزامها باستقرار الاقتصاد الكلي، والتخفيضات في أسعار الفائدة، وإعادة رسملة المؤسسات المالية، والحوافز المالية، من بين أمور أخرى. ومع ذلك، فإنها مثل جميع البلدان النامية ما زالت بحاجة إلى الدعم والمساعدة من المجتمع الدولي. وتحقيقا لهذه الغاية، كانت التزامات المعونة التي قدمت في لندن في مؤتمر قمة مجموعة الـ ٢٠ مشجعة، ولكن التحدي المتبقي هو كيفية تنفيذ تلك الالتزامات بحيث تصل إلى المستفيدين المستهدفين. وكان للأمم المتحدة دور رئيسي في تشكيل استجابة عالمية للأزمة الراهنة.

٤٥ - وأكدت السيدة روغوايزا، في سياق شرحها للبعد المتعلق بالتجارة، الأثر الشديد للأزمة الراهنة على التجارة الدولية. وقدرت التوقعات أن يبلغ الانكماش في التجارة نسبة ١٠ في المائة، وأشارت إلى أن بداية الانتعاش لم تظهر بعد في الأفق. وسيكون لهذا الانكماش عواقب وخيمة بالنسبة للبلدان النامية التي تعتمد على عائدات التصدير بدرجة أعلى من

الدول المتقدمة النمو، وستستمر تلك العواقب من ناحية تمويل النفقات والاستثمارات الجارية. وكانت القناة الرئيسية لانتقال الأزمة إلى البلدان النامية هي الانخفاض الحاد في الطلب العالمي على السلع الأولية، التي تمثل ما يصل إلى ٧٠ في المائة من دخل صادراتها. وتبين هذه الظروف بوضوح الطابع المتداخل للاقتصادات، وكذلك واقع أن العولمة أكثر تقدماً بكثير مما كان يعتقد سابقاً. كما تشير إلى ضرورة إجراء مزيد من التنظيم في القواعد المتعددة الأطراف التي تحكم التجارة.

٤٦ - وذكرت أنه بينما يزن المجتمع الدولي السبل الممكنة من أجل استعادة التجارة لدورها كمحرك للنمو الاقتصادي، يمكن لخطط الحوافز الوطنية أن تحقق بعض النتائج الجيدة، لكنها ليست كافية. فيجب أيضاً أن يعاد بث الاستقرار والثقة في الاقتصاد العالمي. ومن سبل تحقيق ذلك وضع القواعد ذات الصلة بالتجارة العالمية، ولا سيما باختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وسيطلب ذلك دوراً قيادياً، ففي حين أن الحاجة الملحة كانت واضحة، أخذت التجارة في الانخفاض لأول مرة منذ أكثر من ٦٥ عاماً. كما كانت هناك أيضاً حاجة إلى مزيد من التمويل. وفي حين أن قرار مجموعة الـ ٢٠ ضخ بلايين الدولارات في الاقتصاد العالمي كان خطوة في الاتجاه الصحيح، فإنه يجب الوفاء بالتزامات الأخرى. وكان ذلك صحيحاً بشكل خاص حيث أن تلك الالتزامات كانت في بعض الحالات هي الإنفاق الوحيد لتطوير الهياكل الأساسية في البلدان النامية.

٤٧ - وأشار السيد بورسي إلى الآثار الاجتماعية الحادة للأزمة الراهنة، فأبرز الحاجة إلى إدماج إطار للعمل اللائق ضمن خطط الانتعاش. وسيكون انتعاش العمالة أبطأ من الانتعاش الاقتصادي، مما يثير القضية الحساسة المتعلقة بكيفية جعل انتعاش أسواق العمل أكثر سرعة، وكيفية حماية الفئات الضعيفة من السكان. وبناء على السيناريوهات التي وضعتها منظمة العمل الدولية عن انتعاش الإنتاج والعمالة، قد يضطر العالم إلى تحمل ركود العمالة لمدة تتراوح من ثلاثة إلى ستة أعوام. وفي حين أن النطاق والمدة الممكنين لضائقة سوق العمل يمكن أن يختلفا، فإن فقدان الوظائف أمر مؤكد الحدوث، مما يجعل من الضروري تحسين الحماية الاجتماعية للعاطلين عن العمل.

٤٨ - وذكر أن الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، يمثل استجابة تتعلق بالعمل اللائق في مواجهة الأزمة، بما في ذلك الأهداف التالية : (أ) الحفاظ على المؤسسات والوظائف أثناء الأزمة؛ (ب) الاستثمار في الهياكل الأساسية التي تتطلب كثافة الأيدي العاملة، بما في ذلك الوظائف الخضراء؛ (ج) إعداد العاملين من النساء والرجال والشباب للمهارات الجديدة اللازمة لانتعاش النمو؛

(د) بناء أرضية للحماية الاجتماعية لأكثر الفئات ضعفاً؛ (هـ) تعزيز الحقوق في العمل وتقوية المنظمات الشريكة الحكومية والاجتماعية. ولم يقدم الميثاق صيغة "واحدة تناسب الجميع"، حيث تختلف الاحتياجات الاجتماعية والقدرات المالية اللازمة لتحقيقها في كل بلد. ومع ذلك، فإن الحاجة الملحة لمعالجة الآثار الاجتماعية للأزمة حدت بالحكومات ومنظومة الأمم المتحدة إلى النظر في تعميم العمالة والحماية الاجتماعية ضمن القرارات المتعلقة بالسياسة العامة.

٤٩ - وأضاف أن أهمية وجود أرضية للحماية الاجتماعية تتألف من عمليات نقل وخدمات أساسية للفئات الضعيفة من السكان، مثل المعاشات التقاعدية لكبار السن والمعوقين، واستحقاقات الطفل، وإعانة البطالة، وإتاحة الحصول على الخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى. ويتجاوز الأساس المنطقي لدعم الدخل سواء من خلال الوظائف أو الحماية الاجتماعية الحجج الاجتماعية؛ بل إن من شأنه أن يحفز الطلب المحلي والإنتاجية، وينبغي بالتالي أن يكون جزءاً أساسياً من خطط الحوافز المالية التي تهدف إلى إنعاش النمو. ومن أجل المضي قدماً في الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل، ينبغي للأمم المتحدة تعزيز التعاون على نطاق المنظومة بشأن قضايا السياسات الرئيسية، مثل أرضية الحماية الاجتماعية، والوظائف الخضراء، والاستثمارات في الهياكل الأساسية كثيفة العمالة.

٥٠ - وأشار السيد هوتارد إلى أن اقتران أزمات الغذاء والوقود والمناخ مع الأزمة المالية لم يكن من قبيل الصدفة، بل كان بسبب التوسع غير المنضبط لرأس المال ونموذج تراكم الأرباح الذي لم يدرك العوامل الخارجية الاجتماعية والبيئية. وقد زادت حدة أزميتي الغذاء والوقود بفعل استثمارات المضاربات في السلع الأساسية؛ وتسارع تغير المناخ من جراء الاستخدام غير الرشيد للموارد الطبيعية، وخاصة في مجال الطاقة الأحفورية. وقد تسبب نموذج النمو في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية في جوانب خلل في التوازن وعدم مساواة عالمية متزايدة، استفاد منها ٢٠ في المائة من السكان بينما خلفت أكثر من مليار شخص يعيشون في فقر لا إنساني. وأدى تزايد الضغوط لتخفيف القيود التنظيمية إلى ما يسمى توافق آراء واشنطن، الذي تمخضت عنه الحالة الراهنة المتمثلة في أزمات متعددة.

٥١ - وأضاف أنه قد أصبح من المحتم أن يضع العالم لوائح تنظيمية دائمة، وليس مجرد مجموعة من التدابير المؤقتة قصيرة المدى للتعامل مع الأزمة الراهنة. ولا تنحصر القضية في استعادة حالة ما قبل الأزمة، بل التحول إلى نماذج جديدة. ويجب أن يكون نموذج النمو البديل داعماً للتنمية والرخاء للجميع، من خلال وضع البشر بدلاً من الربح الخاص في مركز الاقتصاد. ويجب أن يستند هذا النموذج إلى الإدارة المسؤولة للموارد الطبيعية واحترام

السلام والديمقراطية والتنوع الثقافي. وقد وضع المثقفون هذه المبادئ في صورة منهجية وروج لها المجتمع المدني وطبقته عدة حكومات، وبالتالي فإنها توفر أملا لمستقبل البشرية. ولم يكن المؤتمر سوى خطوة واحدة مبكرة من أجل إقرارها على الصعيد العالمي.

٥٢ - وعقب العروض التي قدمها أعضاء الفريق، أُجريت مناقشة تفاعلية بين المشاركين، عن فيهم ممثلو الحكومات وأصحاب المصلحة من المؤسسات والجهات غير الحكومية. وأثيرت النقاط التالية:

- أعرب كثير من المتحدثين عن قلقهم من الآثار الفعلية والمحتملة الكبيرة للأزمة على العمالة. وفي حين أن غالبية البلدان المتقدمة النمو شعرت بالأثر بعد اندلاع الأزمة مباشرة في عام ٢٠٠٨، فإن البلدان النامية سيتعين عليها أيضا أن تواجه خسائر في العمالة من خلال حدوث تخفيضات كبيرة في تدفقات التجارة والاستثمار والتحويلات المالية. ولاحظ بعض المتحدثين أن الفئات الضعيفة، مثل النساء والفتيات والعمال المهاجرين والسكان الريفيين، ستكون هي الأكثر تضررا؛ وستؤدي الأزمة الحالية إلى تفاقم عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية القائمة.
- وأشار عدد من المشاركين إلى أن تدابير مكافحة التقلبات الدورية، بما في ذلك زيادة الإنفاق على الرعاية الاجتماعية والتعليم والهيكل الأساسية من أجل تعزيز النمو والعمالة خلال فترات الركود الاقتصادي تعاني من قيود، لأن حكومات العديد من البلدان النامية تفتقر إلى الموارد والحيز المالي لمواصلة السياسة اللازمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التوزيع المتوازن والمستهدف جيدا للموارد المالية بين مختلف الفئات والقطاعات كان من دواعي قلق بعض المتكلمين. وأكدوا أن تخصيص الموارد المالية يجب أن يكون منصفًا، أو حتى منحازا لصالح الفقراء، لتجنب المزيد من التهميش. واعتُبر أن إدماج منظور حقوق الإنسان يضيف قيمة إلى استجابات السياسات للتخفيف من أثر الأزمة من خلال تحديد الاحتياجات الماسة لمعظم الفئات الضعيفة وحماية حقوقها.
- ودعا بعض الممثلين إلى مزيد من التعاون الدولي والإقليمي لتقديم رد جماعي على تأثير الأزمة على العمال المهاجرين، بما في ذلك حدوث انخفاض حاد في التحويلات المالية. وسوف تشمل هذه الشراكة إبقاء الهجرة مفتوحة، ورصد حقوق المهاجرين والتمييز ضدهم، وتخفيض تكاليف التحويلات المالية.
- وكان من رأي بعض المشاركين، إن الأزمة الحالية تهدد التنمية في البلدان النامية على نحو يتجاوز مجرد النمو الاقتصادي. فتباطؤ النمو الاقتصادي والخسارة الكبيرة في

العمالة تجعل من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، على المجتمع الدولي تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أدى فقدان العمالة القائمة على أساس مبدأ العمل اللائق مباشرة إلى زيادات كبيرة في عدد الفقراء، كما يمكن أن تكون له آثار طويلة الأمد على صحة العاطلين عن العمل وأسرههم وعلى تعليم أطفالهم. وأثنى المتكلمون على الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل، الذي صمّمته منظمة العمل الدولية لتسترشد به السياسات الوطنية والدولية الرامية إلى تنشيط الانتعاش وإيجاد الوظائف، بوصفه مبادرة في الوقت المناسب لتلبية الحاجة إلى إتاحة فرص العمل.

- وأشير إلى أن البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تواجه تحديات هائلة في الحفاظ على النمو القوي الذي كانت قد حقّقه في السنوات الأخيرة، وعلى التقدم المطرد في الحد من الفقر وفي مجال الصحة العامة، والتحسينات في الإنتاجية الزراعية. وحذر بعض المتكلمين من أن الأزمة الراهنة من شأنها أن تبطئ المفاوضات الجارية بشأن تعزيز التكامل الإقليمي، بينما أكد آخرون أن البيئة العالمية الصعبة تجعل تقوية التكامل في المنطقة مهمة أكثر إلحاحاً. ولكنهم اتفقوا على أن تعزيز الكتلة الاقتصادية في أفريقيا، جنباً إلى جنب مع تقوية العلاقات الثنائية، من شأنه أن يقلل من تأثير الصدمات الاقتصادية. ويتعين على المجتمع الدولي تخصيص مزيد من الموارد لهذه المنطقة.

- ودعا بعض المتحدثين إلى نموذج جديد أو نظام اقتصادي بديل، تلقى فيه كرامة الإنسان والروحانية ونوعية الحياة والعلاقة مع الطبيعة، من بين أمور أخرى، احتراماً وحماية كامليين. وإضافة إلى ذلك، اعتبر إدماج الأخلاق في صنع القرار الاقتصادي في النظام الجديد من الأمور الحاسمة الأهمية. وقيل إن المؤسسات المالية الدولية التي كانت قد أوصت دولها الأعضاء اتباع سياسات ليبرالية جديدة (مما أضر بالناس في البلدان النامية) لا يمكن منطقياً أن تكون في وضع يمكنها من حل الأزمة الراهنة. وجرى التشديد على ضرورة إجراء إصلاح جذري للنظام الاقتصادي القائم والتصدي لآثاره الاجتماعية السلبية.

- ولاحظ العديد من المشاركين آثار انكماش التجارة العالمية على اقتصادات البلدان النامية واحتمالات تحقيقها للأهداف الإنمائية للألفية. واتفقوا على أنه، إضافة إلى زيادة الطلب الدولي من خلال مجموعات الحوافز، فإن تحسين توافر التمويل التجاري للبلدان النامية يكتسب أهمية خاصة. وقبل كل شيء، فإن مقاومة إغراء التزعة الحمائية في ظل تردّي الأوضاع الاقتصادية الوطنية ومواصلة العمل نحو

التجارة الحرة والعدالة، بما في ذلك الوفاء بالتزامات بحرية الوصول إلى الأسواق بالنسبة لأقل البلدان نمواً، هو أمر حاسم الأهمية لإنعاش التجارة بوصفها محركاً للنمو في البلدان النامية والاقتصاد العالمي ككل. وتُعد التزامات المعونة من أجل التجارة في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف أمراً حاسماً لتنمية القدرات التجارية وتلبية الأهداف الإنمائية للألفية. وشجع عدد من المشاركين أيضاً تعجيل وتيرة تطوير التجارة الإقليمية، لا سيما في أفريقيا، لتكتمل التجارة العالمية.

- وأشار إلى أن الانحياز في التجارة الدولية، بالإضافة إلى تقلب أسعار السلع الأساسية وتخفيض التمويل الخارجي، قد جعل من الصعب على البلدان النامية أن تحقق القدرة على تحمل الديون. وقد قوضت البيئة الدولية أيضاً الجهود التي بذلتها بعض البلدان النامية في أفريقيا للشروع في الوصول إلى أسواق الائتمان الدولية. وهناك حاجة إلى إضفاء مزيد من المرونة على إطار القدرة على تحمل الديون المعتمد في مؤسسات بريتون وودز وعلى المعايير اللازمة لتخفيف عبء الديون عن البلدان النامية المثقلة بالديون في أعقاب الأزمة، وإعادة النظر في ذلك الإطار وتلك المعايير. وكانت هناك دعوات لإلغاء الديون، بما في ذلك الديون المتعددة الأطراف، باعتباره عنصراً من عناصر مجموعة الحوافز للبلدان الأفريقية.

- وفيما يتعلق بالحوافز الاقتصادية التي تنفذها البلدان المتقدمة النمو، أشار إلى أنه ينبغي لتأثيرها أن يكون متوازناً ويعود بالنفع على البلدان النامية أيضاً. ففي بعض البلدان المتقدمة النمو، على سبيل المثال، جرى إنقاذ مؤسسات أو شركات مالية بتحويلات مالية كبيرة من القطاع العام. ولكن الفئات الأكثر احتياجاً، بما في ذلك الفئات المهمشة والدول الفقيرة، لم تُمد لها يد المساعدة بعد. وفي السياق نفسه، ينبغي الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية على الرغم من الركود الاقتصادي في البلدان المانحة.

- وشدد عدد من المشاركين على الحاجة إلى إصلاح مؤسسات بريتون وودز من أجل معالجة أسباب الأزمة الحالية. وينبغي أن يكون الهيكل المالي الدولي قادراً على الاستجابة بصورة أفضل لاحتياجات البلدان النامية، بما في ذلك تخصيص حقوق السحب الخاصة، وتسهيلات التمويل. يجب أن يكون إصلاح الحوكمة في هذه المؤسسات ممثلاً لتكوين الاقتصاد العالمي وأن يمنح كلمة مسموعة بقدر أكبر للبلدان النامية.

- وأشار العديد من المشاركين إلى أن الأزمة تمثل فرصة لبلدان الشمال والجنوب للعمل معاً من أجل تحقيق الانتعاش والإصلاح، وأشاروا إلى الجهود المبذولة للوصول إلى تلك الغاية. ورأوا أن المؤتمر يوفر أرضية لاستجابة منسقة، ورحبوا بالاتفاق على مشروع وثيقته الختامية. وشدد البعض على ضرورة الالتزام السياسي من أجل ضمان متابعة المؤتمر، وذلك بمشاركة جميع الجهات المعنية.

٥٣ - ولاحظ السيد كوندرز في تلخيصه للمناقشة، أنه على الرغم من أن وول ستريت قد يكون يستجمع قواه، فإن العالم ما زال يعاني. وللمرة الأولى منذ سنوات عديدة، أتيحت الفرصة للشمال والجنوب للعمل معاً. وفي حين أنهما قد يختلفان بشأن أجزاء معينة من مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر، فإن تلك الوثيقة تتضمن قائمة من الإجراءات الفورية والجزهرية التي يمكن أن يوافق عليها عدد كبير من البلدان. وأثناء المضي إلى الأمام، ينبغي أن تكون العمالة هي بؤرة التركيز الرئيسية للاستجابة. ومن الواضح أن أحداً لم يكن سعيداً بانخفاض التجارة، كما أن عملية فتح الأسواق تظل حاسمة في الاستجابة الجارية.

اجتماع المائدة المستديرة ٤

مساهمات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في التصدي للأزمة

٥٤ - اشترك في رئاسة اجتماع المائدة المستديرة ٤ رالف إ. غوسالفس رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين، ودييو موني وزير خارجية بنغلادش. وقدمت عروض من المحاورين التالية أسماؤهم: هيلين كلارك، مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وثرثيا عبيد، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومانويل أراندا دا سيلفا، نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، وهيلدي ف. جونسن، نائبة المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبيدرو باييز وزير التنسيق الاقتصادي سابقاً في الإكوادور وعضو لجنة الخبراء التي شكلها رئيس الجمعية العامة المعنية بإصلاحات النظام النقدي والمالي الدولي.

٥٥ - وذكر السيد غوسالفس في ملاحظاته الاستهلالية أن مهمة التنمية في الأمم المتحدة تندرج أساساً في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد تم على مر السنين، إنشاء العديد من الصناديق والبرامج والوكالات بموجب اتفاقات حكومية دولية لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على إنجاز ولايتها المحددة في الميثاق وهي "تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية" و"جعل هذه الهيئة مرجعاً لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة". ومع مرور الوقت، توسع العديد من هذه الهيئات التي بدأت بالعمل كهيئات مستقلة. إلا أن الميثاق لم يتغير، واستلزمت بعض

التعقيدات الأخيرة تركيزاً إضافياً على التنسيق والاتساق. ومنذ عام ٢٠٠٦، قررت الجمعية العامة تعزيز الاتساق على نطاق المنظومة، في جهدٍ كان لا يزال في مرحلة التجربة. وبرزت الحاجة إلى تسريع تنفيذه وتوسيع شموله. وبالتالي، كان الهدف من اجتماع المائدة المستديرة هذا تقييم كيفية قيام منظومة الأمم المتحدة بالمساعدة على معالجة الآثار الضارة التي خلفتها الأزمة المالية والاقتصادية الحالية.

٥٦ - وشددت السيدة كلارك على النطاق العالمي للأزمة الراهنة، مشيرةً إلى أن كل البلدان قد عانت من آثارها التي أضافت تحدياتٍ جديدة على رأس هذه الشواغل كانهدام الأمن الغذائي، وتقلب أسعار الطاقة، وتغير المناخ. وفي حين أن لدى البلدان المتقدمة النمو حوافز بشكل عام لمعالجة تأثير الأزمة، فإن التحول قد يستغرق وقتاً أطول بالنسبة إلى البلدان النامية. ومن الناحية الاجتماعية، تواجه الأسر المعيشية رزقاً يتقلص باستمرار، ويتعين على الحكومات أن تخفض الإنفاق بسبب مشكلة تدني الإيرادات العامة. ويتعين على نظام الأمم المتحدة الإنمائي أن يؤدي دوراً هاماً في تنسيق ودعم استجابة عالمية متماسكة للأزمة، وفي رؤية الاستراتيجيات العالمية تترجم إلى أفعال على المستوى القطري. وبالنسبة إلى البرنامج الإنمائي، يتمثل الشاغل الأولي في دعم أولئك الذين كانوا ولا يزالون فقراء وضعفاء، من خلال رؤية أطول أجلاً تهدف إلى الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولهذه الغاية، كان العمل مع الحكومات والشركاء الآخرين في التنمية، وتحديد المؤسسات المالية الدولية، شديد الأهمية.

٥٧ - وذكرت أنه سبق الاتفاق على وضع إطار مشترك لمواجهة الأزمة وبناء عولمة أكثر عدلاً تحت إشراف مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. ويغطي هذا الإطار تسعة مجالات هامة منها الأمن الغذائي، والتجارة، والاقتصاد الأخضر، ووضع ميثاق عالمي لتوفير فرص العمل، وحد أدنى من الحماية الاجتماعية. وكان قد طلب من البرنامج الإنمائي والبنك الدولي تولى زمام المبادرة في وضع آلية للاستجابة في منظومة الأمم المتحدة لمعالجة البعد الإنساني للأزمة. وينبغي أن تشكل الاحتياجات المحلية الدافع لهذه الآلية، وأن تقدم المساعدة إلى البلدان في إعداد استجاباتها الخاصة. ولذلك فإن البرنامج الإنمائي ملتزم بمسار العمل المتسق المقترح في الفقرة ٥٢ من مشروع وثيقة المؤتمر الختامية. كما بذلت جهود لوضع نظام الإنذار العالمي بآثار الأزمات ومواطن الضعف الذي من شأنه أن يساعد في تقصي تأثير الأزمة على الفئات الأكثر ضعفاً.

٥٨ - وأضافت أن الأزمة قد سلطت الضوء على ولاية البرنامج الإنمائي الأساسية المتعلقة بالتنمية الطويلة الأجل بهدف القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وسيتابع

البرنامج الإنمائي تبادل الدروس المستفادة وتقديم المشورة إلى البلدان النامية في ما يتعلق بالحللول الفعالة لتخفيف وطأة الأزمة الحالية وبناء قدرة هامة على مواجهة الصدمات المستقبلية بمرونة. وقد وفرت الأزمة أيضاً فرصة للتفكير الجريء والعمل العاجل لتشجيع التنمية المستدامة. ولهذه الغاية، فإن البرنامج الإنمائي يضع تغير المناخ في صلب تفكيره في الفقر والتنمية، ويأمل أن تؤدي الجهود المبذولة في كوبنهاغن إلى نتيجة تضع العالم على درب مستدامة تنتشله من الفقر. وقد يكون لوضع آلية جديدة لتمويل مواجهة تغير المناخ أثر هام جداً على التنمية، مما يعني إمكانية النظر في التنمية بطرق جديدة وابتكارية.

٥٩ - وشددت السيدة عبيد على أن للأزمة الحالية آثاراً على المستويين الكلي والجزئي، وتكلفة بشرية على المدى الطويل. وقد تؤدي الأزمة إلى دفع عدد كبير من الأشخاص، وتحديدًا النساء والأطفال، وخاصةً البنات إلى دائرة الفقر. ويشير البنك الدولي، إلى أن الأزمة قد ترفع من معدلات وفيات الرضع والأمهات أثناء النفاس، وتزيد من انقطاع الإناث عن الدراسة ومن العنف ضد المرأة. ولن تتمكن البلدان النامية من تحقيق الهدف الخامس من الأهداف الإنمائية للألفية إلا في حال تأمين زيادة الاستثمار في الصحة الإنجابية والنهوض بالمرأة. أما صندوق الأمم المتحدة للسكان فسيتابع من جهته الدعوة إلى زيادة الاستثمار في صحة الأم، بقيادة منظمة الصحة العالمية.

٦٠ - وذكرت السيدة عبيد أنه لا بد من إسماع صوت المجتمع المدني والنساء والفتيات من أجل تخفيف تأثير الأزمة الحالية بشكل فعال. وينبغي ألا ينظر إلى النساء والفتيات كضحايا للأزمة، بل كعوامل اقتصادية يمكنها أن تساعد في التغلب عليها. فالعالم يخسر في كل عام ١٥ بليون دولار في الإنتاجية المفقودة من خلال ترك النساء يلقين حتفن أثناء الولادة، في حين أن تكلفة توفير الخدمات الصحية لا تتعدى ٦ بلايين دولار لإنقاذ حياة هؤلاء النساء، مما لا يعود بالفائدة على النساء وحسب بل على عائلاتهن ومجتمعاتهن وأمتنهن. وفي أوقات الأزمة، يبرز اتجاه نحو تخفيض الخدمات العامة، بما في ذلك من آثار ستترتب على الأجيال المستقبلية. وفي حين يمكن أن تنهض الاقتصادات بسرعة، يحتاج الإنعاش الاجتماعي إلى وقت أطول.

٦١ - وأشارت السيدة عبيد في سياق شرحها للخطوط العامة لاستراتيجيات صندوق الأمم المتحدة للسكان لحماية المكاسب التي تحققت بصعوبة في مجال الصحة الإنجابية وصحة الأمهات، إلى عدد من المبادرات الهادفة إلى تعزيز التعاون مع الحكومات والمؤسسات الدولية والمجتمع المدني لزيادة الاتساق، ورصد التأثير وبناء القدرة الوطنية. وذكرت بوجه خاص زيادة مشاركة المجتمع المدني في تخطيط للصحة على الصعيد الوطني وإعداد ميزانيتها، وفي

التعاون مع الحكومات لضمان تدفق إمدادات الصحة الإنجابية إلى الشباب الضعيف والمستبعد. ويعول الناس على القادة للاهتمام بالشعب أولاً، والتركيز على التنمية البشرية، ودعم الفئات الأكثر ضعفاً، بمن فيها النساء والفتيات.

٦٢ - وركز السيد دا سيلفا على الأمن الغذائي كأحد أهم المسائل المتعلقة بالسلام والأمن في العالم. وأشار إلى أن سعر سلة عينة الأغذية في الربع الأول من ٢٠٠٩ كان أعلى بنسبة ٢٠ بالمائة عما كان عليه خلال متوسط السنوات الخمس في ثلاثة أرباع البلدان التي رصدت فيها هذه الأسعار. وليس لدى غالبية كبيرة من الناس أي شبكة من شبكات الأمن الغذائي، ويزداد عدد الجوع في العالم ليتقارب البليون نسمة. ومنذ بداية الأزمة المالية، لم يقتصر تأثير الأسر المعيشية الضعيفة على ارتفاع أسعار الأغذية وحسب، بل بتدني الإيرادات أيضاً. ونتيجة لذلك، تعتمد الأسر المعيشية إلى إخراج الأطفال من المدارس وتقلل تدريجياً من الإنفاق على الرعاية الصحية والطعام. وأضاف أن بضعة أشهر من الطعام والتغذية غير الملائمين قد تترك آثارها السلبية على حياة شخص وجيل بكامله مدى الحياة.

٦٣ - وأضاف أن برنامج الأغذية العالمي يلفت الانتباه بالتالي إلى ما يمكن اعتباره أزمة جوع وتغذية. ويتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير فورية وشاملة لدعم الحكومات الوطنية من خلال مدها في الوقت المناسب بالمساعدة الإنمائية الملائمة والمرنة والتي يمكن التنبؤ بها. ويجب أن تستند خطة العمل إلى إطار العمل الشامل الذي حددته فرقة عمل الأمين العام الرفيعة المستوى. وقام برنامج الأغذية العالمي من جهته بتقييم الآثار المترتبة على حالة الأمن الغذائي في الأسر المعيشية الضعيفة نتيجة لمختلف الأزمات التي تحدث في الوقت نفسه. واستجابةً لذلك، وسع برنامج الأغذية العالمي برامجه في عام ٢٠٠٨ وسيوسعها عام ٢٠٠٩ أيضاً ليغطي عدداً كبيراً من الناس. ويجري تعديل البرامج وفقاً للسياق المحدد الفعلي كي تطل أيضاً الأسر المعيشية التي دخلت في دائرة الضعف مؤخراً وذلك من خلال برامج مبتكرة وموجهة، كالتغذية في المدارس، والرعاية الصحية والتغذية للأم والطفل، والتحويلات النقدية وقسائم الأغذية، ومشتريات الأغذية المحلية.

٦٤ - وركزت السيدة جونسون على تأثير الأزمة على أشد البلدان فقراً، وخاصة ذات المستوى المرتفع من صادرات السلع الأساسية. وفي هذه البلدان ترتفع التكلفة البشرية للأزمة ارتفاعاً شديداً، خاصة في ما يتعلق بأكثر الفئات ضعفاً، بما فيها النساء والأطفال. وعلى وجه التحديد، سيعاني العديد من الأطفال، وخاصة الفتيات بسبب الجوع، أو سيسحبون من المدارس للانخراط في العمل. ويتعين على الأمم المتحدة والشركاء في التنمية أن يعملوا بجهد لعكس هذا الاتجاه، وعلى المجتمع الدولي أن يبذل المزيد من الجهود وبشكل أفضل،

بطرق عدة منها السياسات المعاكسة للدورات الاقتصادية. وعلى وكالات الأمم المتحدة أن تعمل مع البلدان لوضع نُهج وطنية وعالمية لحماية المكاسب في مجالي الصحة والتعليم، وينبغي أن تكون الحماية الاجتماعية في الطليعة وأن تراعي احتياجات الأطفال. وتخطط اليونيسيف من جهتها لدراسة ٤٤ من البرامج التجريبية التي قدمت خدمات في مجال الحماية الاجتماعية، بهدف رفع مستوى ١٨ منها على سبيل الاستجابة للأزمة.

٦٥ - وأشارت السيدة جونسون إلى أن منظومة الأمم المتحدة تعمل على إنشاء نظام عالمي للإنذار المبكر سيوفر القدرة على تقييم احتياجات البلدان في الزمن الحقيقي، وعلى رصد الأرباح والخسائر في ما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية. وثمة حاجة ماسة للتحرك الذي يجب أن يستند إلى بيانات آنية فعلية وليس إلى الاتجاهات الماضية أو إلى توقعات. وتعمل اليونيسيف بنشاط للمساعدة على تنفيذ نظام الإنذار العالمي بآثار الأزمات ومواطن الضعف كمشروع تعاوني مشترك لمنظومة الأمم المتحدة. ونظام الإنذار العالمي هذا، الذي سيشمل خدمة الرسائل القصيرة السريعة، والحصول على الصور بالسواتل، ومسح البيانات الإعلامية، والتقارير المقدمة من الموظفين في الميدان، سيوفر أيضاً منبراً لإسماع صوت الفقراء.

٦٦ - وأشار السيد باييز إلى أن بلدان الجنوب لم تكن السبب في الأزمة الحالية، لكنها مع ذلك تعاني من آثارها إلى حد كبير. وينبغي أن تنبثق عناصر حل هذه الأزمة من القيم الإنسانية الأساسية التالية: التضامن والمعرفة والإخاء والروحانية والسمو والإبداع. وثمة حاجة ملحة لإعطاء الأولوية للفئات الأضعف وتفادي الدخول في دوامة من النزاعات والعنف بسبب الجوع والسخط. وربما تكون منظومة الأمم المتحدة أنسب مؤسسة لتحقيق هذا الغرض. فقد أثبتت الأمم المتحدة، رغم عيوبها المتصلة بالبيروقراطية المفرطة والمصالح الخاصة، أنها هيئة تنسيقية تتمتع بالكفاءة في التعامل مع قضايا أساسية مثل تغير المناخ والأهداف الإنمائية. وعلى سبيل المثال، أظهرت تجربة الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ إمكانات منظومة الأمم المتحدة كمنتدى فعال، أو مجموعة الـ ١٩٢، حيث تجتمع الحكومات والأوساط العلمية لتوفير استجابة تتضافر فيها عدة تخصصات.

٦٧ - وأشار إلى أنه سبق أن اقترح إنشاء فريق خبراء مماثل للتعامل مع الأزمة المالية الحالية وتوفير استجابة تقنية قوية. وقد أتاحت الأزمة فرصة فريدة من نوعها للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن التنمية. وسيتطلب ذلك إشراك جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بمن فيهم وزارات المالية، في عمليات كالاتفاقية البيئية العالمية الجديدة والميثاق العالمي لتوفير فرص العمل. فالدعم بمفهومه الأبوي والعمودي ينبغي أن يتوقف. وينبغي أن تضطلع البرلمانات والمؤسسات الإقليمية بدور فعال في هذه العملية. ومن المهم، في مواجهة الأزمة، وضع نظام

عالمي للإنذار بتأثير الأزمات وبمواطن الضعف. ومن المقترحات الأخرى إمكانية الوقف المؤقت الفوري للديون الخارجية للبلدان النامية باعتبار ذلك حلا مهما وعمليا يتيح المجال لاعتماد سياسات ضريبية فعالة في إطار السياسات المعاكسة للدورات الاقتصادية؛ وزيادة مخصصات حقوق السحب الخاصة للبلدان النامية لحل مشاكلها المتصلة بالسيولة والاستقرار المالي؛ ووضع آليات مالية وائتمانية إقليمية؛ ووضع سياسات معاكسة للدورات الاقتصادية تمكّن من توفير فرص العمل. وينبغي أن تأتي الموارد الجديدة في إطار مرن، مع تفادي الشروط المفرطة، لأن ذلك هو ما زاد من حدة حالات الكساد في الماضي من خلال السياسات المسيرة للدورات الاقتصادية.

٦٨ - وبعد الاستماع إلى العروض، جرت مناقشة تفاعلية بين المشاركين، بمن فيهم ممثلو الحكومات والمؤسسات الدولية والمجتمع المدني وقطاع الأعمال. وقد أثّرت النقاط التالية:

- شدّد العديد من المندوبين على أن جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أنشئ لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وإنمائية مشتركة. وقالوا إن الجهاز أصبح بعد ذلك أكثر فأكثر تعقيدا؛ وبالتالي فإن من الضروري التركيز على الاتساق. فمؤسسات الأمم المتحدة الإنمائية يجب أن تعلن عن استجابة منسجمة ومتسقة وتعاونية للأزمة وأن تدعم هذه الاستجابة. وفي المستقبل، يجب على منظومة الأمم المتحدة أن تحافظ على الاتساق في جميع جوانب عملها.
- وأشار العديد من المندوبين إلى أنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تضطلع بدور كامل في إعداد استجابات وطنية وإقليمية وعالمية منسقة للأزمة. ولكفالة الفعالية، يجب تعزيز المنظومة لزيادة المساءلة والشفافية والكفاءة والتنسيق داخلها وفي علاقاتها مع الأطراف الخارجية. ويجب على مختلف مكوناتها أن تتفادى الازدواجية في العمل وأن تكون لكل منها ولاية محددة لتقسيم المسؤوليات عن مختلف جوانب الاستجابة المنسقة للأزمة.
- واتفق المشاركون على أن منظومة الأمم المتحدة تحتاج خلال الأزمة الحالية، إلى موارد إضافية لتمكين من مواصلة تنفيذ البرامج وتوسيع نطاقها لتصل إلى جميع المجتمعات الضعيفة. فتوفير ما يكفي من الموارد شرط أساسي لحماية النساء والأطفال والفقراء. ومن الضروري الحصول على دعم إضافي من المجتمع الدولي والمؤسسات الخاصة لتحقيق الأهداف الإنمائية. ويجب على منظومة الأمم المتحدة أن تستخدم الموارد المتاحة بكفاءة أكبر. ومن الضروري زيادة التركيز على التعاون والتنسيق لكفالة استخدام جميع الموارد بفعالية.

- وأكد العديد من المندوبين مجدداً أن آثار الأزمة طالت جميع البلدان؛ لكن يبدو أن حدة الآثار على بلد ما في تناسب عكسي مع مستوى دخل ذلك البلد. فأقل البلدان نمواً والبلدان المتوسطة الدخل تعاني أكثر من غيرها. وتهدد الأزمة بتقويض ما أُحرز من تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن دون تمويل إضافي ومزيد من التدابير لتعزيز الأهداف الإنمائية للألفية، لن يتم تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥.
- وشدد العديد من المتكلمين على أن الأزمة لها تكاليف باهظة على الفئات الضعيفة. وبالنظر إلى حجمها غير المسبوق، من الممكن أن تكون لها آثار كارثية. وبالتالي، فمن الضروري بذل جهد جماعي كبير يشارك فيه في القطاع العام والخاص من خلال إقامة شراكات بينهما. وعلى سبيل المثال، تمكنت حملة مكافحة الحصبة، بقيادة اليونيسيف ومشاركة أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص، من تقليص معدل وفيات الأطفال نتيجة هذا المرض بنسبة ٩٠ في المائة في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.
- وبفعل تراجع الإنفاق العام على السياسات الاجتماعية وتطوير الهياكل الأساسية وحماية البيئة، فإن النمو الطويل الأجل والتنمية المستدامة في خطر. فالبلدان النامية في حاجة إلى المساعدة القصيرة الأجل لتخفيف آثار الأزمة وإلى الدعم الإنمائي الطويل الأجل. وينبغي أن تُدفع الموارد الإضافية الآتية من مؤسسات بريتون وودز، عبر الأدوات الائتمانية المرنة لصندوق النقد الدولي وصندوق مساندة الضعفاء للبنك الدولي، بطريقة محايدة وشفافة. كما ينبغي توفير الموارد الخارجية دون شروط إضافية، وذلك لإتاحة مجال كاف لتنفيذ التدابير المتخذة في إطار السياسات المعاكسة للدورات الاقتصادية. ويمكن لهذه التدابير أن تكفل بيئة مستقرة ومواتية للتجارة، وتطوير الاقتصاد المراعي للبيئة، ونشر التكنولوجيا والوسائل المتكررة، والحفاظ على مستويات ملائمة من فرص العمل، بما في ذلك تلك المراعية للبيئة.
- وأهاب المشاركون بالبلدان المانحة أن تبدي التزامها بحل الأزمة وتفي بتعهداتها في إطار توافق آراء مونتيري. ومن الخيارات المتاحة في هذا الإطار استخدام ٧,٠ في المائة من مجموعات الحوافز المالية للمساعدة الإنمائية الرسمية. وشجع المشاركون البلدان على مواصلة وزيادة الاستثمار في نظم الوقاية والإنذار المبكر. وبالنظر إلى ظاهرة الاحترار العالمي، من المرجح أن تزيد الصدمات المناخية. وقد أظهرت الدراسات أن كل دولار يُنفق على الحد من الكوارث يحقق وفورات تتراوح بين دولارين وعشر دولارات. وينبغي تشجيع ذلك كوسيلة لإنقاذ الأرواح وتوفير الأموال. وبما أن العديد من البلدان المتقدمة النمو تواجه عجزاً مالياً ويلزمها تلبية احتياجاتها الداخلية المتصلة بالإنعاش الاقتصادي، فإن إصدار مزيد من حقوق

السحب الخاصة يمكن أن يشكل وسيلة لتوفير الموارد للبلدان النامية دون تعميق العجز المالي للبلدان المانحة.

- وتستدعي هذه الأزمة المتعددة الأبعاد استجابة متعددة التخصصات، وهي استجابة ينبغي أن تكون فورية وواسعة النطاق. وقد برهنت الأمم المتحدة، من خلال الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، على أنه يمكنها أن تكون منتدى ملائماً للمناقشة وتقديم الدعم التقني، وذلك عن طريق تجميع خبراء عالي التخصص في إطار تعاوني. وعلى هذا المنوال، يمكن إنشاء فريق للخبراء عن طريق تجميع خبراء من الأوساط الأكاديمية والحكومية لصياغة استجابة متعددة التخصصات لهذه الأزمة وتقديم المشورة إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويمكن الاستعانة بخبرة مؤسسات بريتون وودز وغيرها من المنظمات الدولية بشأن هذه القضايا. وثمة حاجة إلى وضع آلية للمتابعة داخل منظومة الأمم المتحدة لكفالة ترجمة الالتزامات إلى أفعال.
- ويمكن أن تشكل حقوق السحب الخاصة مصدر تمويل فوري للبلدان النامية الأكثر احتياجاً. وقد أوصت لجنة الخبراء التي شكلها رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بالإصلاحات في النظام النقدي والمالي الدولي بضرورة تخصيص حقوق سحب خاصة إضافية للبلدان النامية والأسواق الناشئة بهدف تلبية احتياجاتها الأشد إلحاحاً، مثل إنقاذ الأطفال والحد من الفقر.
- وتتيح الأزمة المالية والاقتصادية فرصة لجعل الفئات الضعيفة من النساء والرجال ضمن الأولويات. وتتطلب الاستجابات المستدامة للأزمة تحديد العوامل المسببة لها وأسباب انتشارها بسرعة في مختلف أنحاء العالم. وتحظى المبادرة المتمثلة في وضع نظام عالمي للإنذار بتأثير الأزمات وبمواطن الضعف بالترحيب. فهذا النظام لن يقتصر على إتاحة تعقب آثار الأزمة على أضعف الفئات في الزمن الحقيقي فحسب، بل سيوفر أيضاً أدلة تسترشد بها الجهات المسؤولة عن رسم السياسات في تصميم استجابات ملائمة للأزمة. ويجب على الأمم المتحدة أن تعمل على تعزيز التكنولوجيا اللازمة لجمع البيانات في الزمن الحقيقي حتى يتسنى لهذه الجهات تحديد كيفية الاستجابة. إلا أن ذلك يتطلب الاستثمار في القدرات الوطنية والمحلية.
- وسلم المشاركون بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور أساسي في تحويل جهود المؤسسات المتعددة الأطراف إلى العمل على الصعيدين العالمي والقطري. وينبغي أن يستند هذا النهج إلى الاحتياجات المحلية والأولويات الوطنية، وأن يدعم المبادرات والبرامج الوطنية. ويجب على الأمم المتحدة أن تجسد شعار "العمل ككيان واحد" على أرض الواقع. وينبغي تعزيز اتساق وتنسيق السياسات والإجراءات بين الأمم

المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والوكالات الدولية الأخرى. وقد أُحرز تقدم في تقسيم العمل بطريقة أوضح بين مختلف كيانات الأمم المتحدة، لكن ما زالت هناك حاجة إلى نظام مشترك وموحد للرصد والإبلاغ لضمان المساءلة. وحث المشاركون مجلس الرؤساء التنفيذيين على كفالة إشراك الدول الأعضاء في وضع التوصيات. وهناك فجوة بين الولايات التي تضطلع بها الأمم المتحدة والموارد المالية الفعلية المتاحة لكيانها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يوفر لمنظومة الأمم المتحدة أموالاً كافية ويمكن التنبؤ بها، ليس فقط لمعالجة الأزمة الحالية، بل أيضاً لتعزيز دور الأمم المتحدة في الحوكمة العالمية على المدى البعيد.

- وكان من رأى بعض المندوبين أنه يجب الإنصات إلى الفقراء والبلدان المنخفضة الدخل. وينبغي لمختلف وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما تلك العاملة في الميدان، أن تعمل مع الحكومات الوطنية لمساعدتها في تصميم استراتيجياتها بنفسها. وينبغي لوكالات الأمم المتحدة أيضاً أن تشرك عدداً كبيراً من الدول الأعضاء في تصميم برامجها. وإضافة إلى ذلك، يجب إشراك المجتمعات المحلية في هذه العملية، وذلك من أجل رصد أثر الأزمة وتقديم المساعدة بطريقة أفضل.

- وإلى جانب الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في إصلاح البنيان المالي، ركّز العديد من المندوبين على ضرورة قيام منظومة الأمم المتحدة بتوسيع نطاق تعاونها مع القطاع الخاص في مجالات منها مشاريع الهياكل الأساسية المعاكسة للدورات الاقتصادية، وتخفيف حدة المخاطر، وتمويل التجارة، وتغير المناخ. ويشكّل نقص الموارد إحدى العقبات الأساسية أمام تنفيذ ولايات مختلف وكالات الأمم المتحدة. ولذلك يجب زيادة الموارد المتاحة. وفي الوقت نفسه، ثمة حاجة إلى تحسين فعالية المعونة. ومن السبل الكفيلة بتعزيز هذين الجانبين معا إقامة شراكات مع القطاع الخاص. وعلى سبيل المثال، فإن العديد من الغايات المدرجة في إطار الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، ومنها إتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة وإتاحة العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة، تعتمد على مشاركة القطاع الخاص. إلا أنه ما زال هناك عدم تنسيق بين القطاعين العام والخاص.

٦٩ - وأعلنت السيدة موني عن نهاية المناقشة في إطار المائدة المستديرة بتوجيه الشكر إلى أعضاء حلقات النقاش والمندوبين على مشاركتهم.

